



جامعة دمنهور  
Damanhour University



# مجلة الدراسات التجارية والإدارية

المجلد الرابع – العدد الأول

يوليو 2023

## دراسة واختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

إيناس فيصل علي مخيمر

مدرس مساعد بقسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة دمنهور

### ملخص

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، وكذلك دراسة واختبار مدى أثر كل من حجم الشركة، وربحية الشركة، ونسبة الرفع المالي للشركة، وحجم مكتب مراجعة الشركة، كمتغيرات معدلة على العلاقة محل الدراسة. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الاصدارات المهنية ذات الصلة والدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث، ثم تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية. كما توصلت الدراسة إلى اختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية باختلاف حجم الشركة. كما أن التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية لا يتأثر باختلاف كلا من؛ ربحية الشركة، ونسبة الرفع المالي للشركة، وحجم مكتب مراجعة الشركة.

الكلمات المفتاحية: مستوى التفصيل في القوائم المالية – جهد المراجعة الخارجية – حجم الشركة – ربحية الشركة – نسبة الرفع المالي للشركة – حجم مكتب المراجعة.

### Abstract:

The research aimed to study and test the Relationship between financial statement disaggregation on auditor effort, As well as studied and Tested the Effect of some Operational Corporate Characteristic Such as company Size, profitability, leverage, and size of Audit Firm as a Moderating Variables. To achieve the objectives of the research; an empirical study was conducted for a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The study shows that there is a significant positive relationship between financial statement disaggregation and audit effort. In addition, the study also found a significant difference in the positive effect of financial statement disaggregation on audit effort, according to the company size. However; the significant positive effect of financial statement disaggregation on the audit effort is not affected by the difference of each of; profitability, leverage, and the size of Audit Firm.

**Key Words:** financial statement disaggregation – Audit effort – company size – profitability – leverage - size of Audit Firm.

## 1-مقدمة البحث:

من المتفق عليه مهنياً أن المراجعة تؤدي دوراً هاماً في المجتمع يتمثل في دعم ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية للشركات. حيث يهدف مراقب الحسابات إلى إبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي للشركة ونتائج الأعمال، وهو الأمر الذي يتسق مع المنتج النهائي لعملية المراجعة، والذي ينعكس في تخفيض خطر معلومات التقارير المالية لمتخذي القرار أصحاب المصلحة في الشركة (زعطوط، 2019 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021).

ويحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم أو من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية أو من جانب مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وعلى الرغم من قدم الاهتمام بموضوع الإفصاح إلا أن الاهتمام به مازال قائماً بل وأخذ في الزيادة. وذلك للعديد من الأسباب، منها اتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية. (Abadi and Janan, 2013 ; Al-Maghzom, 2016).

ويُعد مستوى التفصيل في القوائم المالية مقياس لجودة الإفصاح المحاسبي، مبني على نظرية مفادها أن المعلومات المفصلة هي ذات جودة أعلى، ويعرف مستوى التفصيل بأنه عرض مفصل للمكونات الأساسية لبند واحد أو أكثر في القوائم المالية. ويُعد مستوى التفصيل مقياس مختلف لجودة الإفصاح عن المقاييس الحالية، يعتمد مستوى التفصيل على عدد عناصر البيانات غير المفقودة في القوائم المالية (Chen et al., 2019 ; Casey et al., 2019 ; al., 2015).

تؤكد بعض الدراسات (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021 ; Beck et al., 2016) على الأثر الإيجابي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية حيث قد يكون التفصيل عاملاً في تحديد ما إذا كانت التحريفات المكتشفة من إجراءات الاختبار جوهرية أم لا، وبالتالي تتطلب التصحيح من قبل الإدارة قبل تقديم التقارير المالية. كما أكد البعض (Bui et al., 2019 ; Casey et al., 2019 ; Holzman et al., 2019) ; على أن التفصيل في القوائم المالية يساعد في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، وتحسين جودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى أوضح البعض (Bhuiyan et al., 2020 ; Choi et al., 2016) ; أن ارتفاع جودة التقارير المالية يؤدي إلى إنخفاض جهد المراجعة الخارجية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن مستوى التفصيل في القوائم المالية له مردود مباشر على جهد المراجعة الخارجية، وهو ما أشارت إليه البحوث الأجنبية، الأمر الذي يثير تساؤلاً عن مدى إمكانية وجود دليل عملي على هذا المردود في بيئة الممارسة المحاسبية والأعمال المصرية، فهل توجد هذه العلاقة، في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟. كما توجد مجموعة من المتغيرات تؤثر على قوة و/ أو اتجاه العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية. وهو ما سوف يحاول البحث التحقق منه في بيئة الممارسة المحاسبية والأعمال المصرية.

## 2- مشكلة البحث:

تتفق بعض الدراسات السابقة ; Oskooee et al., 2021 ; Koh et al., 2022 ; Beck et al., 2022) (Beck et al., 2016 ; Gaynor et al., 2016 ; Bhuiyan et al., 2020 على أن مستوى التفصيل في القوائم المالية يؤثر على جهد المراجعة الخارجية إيجابياً، وبالتالي فمن المتوقع أن يكون لمستوى التفصيل تأثير إيجابي علي جهد المراجعة الخارجية. إلا أن هذه العلاقة تتأثر بمجموعة من الخصائص التشغيلية، وحجم مكتب المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالتي يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة، نظرياً وعملياً، على الأسئلة التالية، هل يؤثر مستوى التفصيل في القوائم المالية إيجاباً على جهد المراجعة الخارجية؟ وهل تتأثر هذه العلاقة بكل من؛ حجم الشركة، وربحية الشركة، ونسبة الرفع المالي، وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات مُعدلة لهذه العلاقة؟. وأخيراً، هل يوجد دليل عملي على العلاقات السابقة بالشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟.

## 3- هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية. ومدى اختلاف تلك العلاقة باختلاف بعض الخصائص التشغيلية للشركات وحجم مكتب المراجعة. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2016 إلى 2020.

## 4- أهمية ودوافع البحث:

يكتسب البحث أهميته الأكاديمية من مساهمته للبحوث التي اتجهت لدراسة واختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية . كما يستمد البحث أهميته العملية من محاولة إيجاد دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية وذلك في بيئة الأعمال المصرية.

كما يعد من دوافع هذا البحث الندرة الملموسة في البحوث الأكاديمية التي تتناول العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية خاصة بالنسبة للدول النامية، ومنها مصر، ومحاولة إيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقات محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال منهجية متكاملة تختبر هذه العلاقة، وكذلك مدى اختلاف تلك العلاقة باختلاف بعض الخصائص التشغيلية للشركات وحجم مكتب المراجعة.

## 5- حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث وهدفه، يقتصر البحث على التحقق نظرياً وعملياً من أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية. بالإضافة إلى التحقق من مدى اختلاف هذه العلاقة، باختلاف بعض الخصائص التشغيلية للشركات والتي تتمثل في؛ حجم الشركة وربحية الشركة ونسبة الرفع المالي من جهة، وحجم مكتب المراجعة من جهة أخرى، كمتغيرات مُعدلة للعلاقات التأثيرية محل الدراسة. وذلك في إطار القيود الزمنية للبحث، حيثُ تمتد فترة الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2016 وحتى 2020.

**وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار مدى اختلاف العلاقة التأثيرية مجال الدراسة باختلاف الخصائص التشغيلية الأخرى للشركات مثل (درجة ملموسية الأصول وكثافة رأس المال والتدفقات النقدية التشغيلية ودرجة السيولة وعمر الشركة)، والخصائص النوعية الأخرى لمكتب المراجعة بخلاف حجم مكتب المراجعة مثل (التخصص الصناعي وتدوير مكتب المراجعة ونوع المراجعة).** كما يخرج عن نطاق البحث اختبار العلاقة محل الدراسة في المؤسسات المالية، وكذلك الشركات التي تُعد قوائمها بالعملة الأجنبية. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط إختيار عينته.

## 6- خطة البحث:

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفي ضوء حدوده، سوف يتم استكمال البحث على النحو التالي:

- 1/6 مستوى التفصيل في القوائم المالية: المفهوم والمقاييس والمحددات والمردود.
- 2/6 جهد المراجعة الخارجية: المفهوم والمقاييس والمحددات.
- 3/6 تحليل العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية واشتقاق فرض البحث وفرعياته.
- 4/6 منهجية البحث.
- 5/6 نتائج البحث والإجابة على أسئلته.
- 6/6 التوصيات.
- 7/6 مجالات البحث المقترحة.

### 1/6 مستوى التفصيل في القوائم المالية: المفهوم والمقاييس والمحددات والمردود

يؤكد واضعو المعايير والمنظمون أن البيانات المحاسبية المفصلة تزيد من فائدة القرار للقوائم المالية. كما ينص بيان مفاهيم المحاسبة المالية SFAC رقم 5 على أن "العناصر الفردية أو المجاميع الفرعية أو أجزاء أخرى من القائمة المالية قد تكون غالباً أكثر فائدة من المجموعة لأولئك الذين يتخذون قرارات الاستثمار أو الائتمان أو غيرها من القرارات (FASB 1984). وأشار (Lin et al., 2018 ; Koh et al., 2022)؛ توفيق، (2018) إلى أن مسودة المشروع المشترك لـ FASB و IASB فيما يتعلق بعرض القوائم المالية تنص على أن المعلومات المالية الحالية مجملة بصورة كبيرة ومقدمة بصورة غير متسقة، مما يجعل من الصعب فهم العلاقة بين القوائم المالية للمنشأة ونتائجها المالية بشكل كامل حيثُ أن المنشآت ذات المعلومات المالية الأقل تفصيلاً تُظهر جودة

تقارير منخفضة. كما أن التفصيل غير الكافي للمعلومات يصعب على المستخدمين فهم كيفية ارتباط بند في قائمة مالية بمعلومات أخرى مقدمة في قوائم مالية أخرى، وقد ذكرت نفس المسودة أن إمكانية فهم واستيعاب ومقارنة القوائم المالية المعدة في ضوء (IAS / IFRS – U.S GAAP) معاً سوف تتحسن إذا قُدم المزيد من البنود المفصلة في قوائم الدخل والمركز المالي مقارنةً بالصيغ الأخرى، وهو ما يعني أن تفصيل القوائم المالية يرتبط إيجاباً بجودة التقارير المالية.

**فيما يتعلق بمستوى التفصيل في القوائم المالية** عرفت الدراسات (Oskooee et al., 2021 ; Stanchev, 2018 ; Chen et al., 2015 ; Bonner et al., 2014) مستوى التفصيل على أنه عرض منفصل للمكونات الأساسية لبند واحد أو أكثر في القوائم المالية. ويُعد مستوى التفصيل في القوائم المالية هو مقياس لجودة الإفصاح، مبني على نظرية مفادها أن المعلومات الدقيقة المفصلة هي ذات جودة أعلى. وأشار Chen et al. (2015) إلى أن مستوى التفصيل في القوائم المالية يشير إلى درجة التفصيل التي يتم فيها عرض المعلومات المالية في القوائم المالية للشركة. ويعد مستوى التفصيل هو الدرجة التي يتم فيها تحليل وعرض المعلومات المالية في القوائم المالية بشكل مفصل ومتعمق. وأكد Libby and Brown (2013) أن مستوى التفصيل في القوائم المالية يختلف وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية في كل دولة، ويختلف كذلك بناءً على احتياجات المستخدمين المختلفة للمعلومات المالية. فعلى سبيل المثال، يمكن لشركة أن تعرض معلوماتها المالية بشكل عام على مستوى عالٍ من التجميع، مما يعني عرض المعلومات المالية الرئيسية للشركة مثل إجمالي الإيرادات والتكاليف الرئيسية والأرباح والخسائر الإجمالية. ويمكن أيضاً توفير مستوى تفصيلي أكبر يتضمن تفاصيل حول الدخل والمصروفات والأصول والخصوم والقروض وغيرها من البنود المالية.

**تلخص الباحثة مما سبق** إلى أن مستوى التفصيل في القوائم المالية يشير إلى درجة التفصيل التي يتم فيها عرض المعلومات المالية في القوائم المالية للشركة، ويعد مستوى التفصيل هو الدرجة التي يتم فيها تحليل وعرض المعلومات المالية في القوائم المالية بشكل مفصل.

**أما فيما يتعلق بقياس مستوى التفصيل في القوائم المالية**، يختلف مستوى التفصيل بشكل مفاهيمي تماماً عن المقاييس الحالية لجودة الإفصاح، والتي تُعد إما مقاييس إفصاح اختيارية، مثل توقعات الإدارة والمكالمات الجماعية، والبيانات الصحفية، أو المؤشرات الذاتية التي قام الباحث بإنشائها، أو تقييمات المحللين الماليين، على الرغم من أن النوع الثاني من مقاييس الإفصاح يُشار إليه أحياناً بشكل على أنه مقاييس إفصاح اختيارية، إلا أن هذه المقاييس لها عنصر اختياري وإلزامي، حيث أن العديد من هذه المقاييس عبارة عن تصنيفات ترتيبية لما يعتبره الباحثون / المحللون عناصر معلومات مهمة في سجلات الشركات. يعتمد مستوى التفصيل على عدد عناصر البيانات غير المفقودة في التقارير السنوية للشركات (Casey et al., 2019 ; Chen et al., 2015). يختلف مقياس مستوى التفصيل عن النوع الأول من المقاييس من حيث أنه يلتقط جودة المعلومات التاريخية، ويختلف عن النوع الثاني من مقاييس الإفصاح من حيث أنه يعتمد على جميع بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، سواء تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو في المرفقات، وليس فقط العناصر التي يعتبرها الباحثون والمحللون الأكثر أهمية، وبالتالي فإن هذا المقياس أقل ذاتية. وأشار Li (2008) أن مقياس مستوى

التفصيل يلتقط مستوى تفصيل عناصر البيانات المحاسبية المدرجة في التقارير السنوية. وبالتالي، فإنه مقياس شامل لدقة معلومات التقارير المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية).

**تخلص الباحثة مما سبق إلى أن مستوى التفصيل يختلف بشكل مفاهيمي تماماً عن المقاييس الحالية لجودة الإفصاح، وذلك لأنه يعتمد على عدد عناصر البيانات غير المفقودة في التقارير السنوية للشركات. وبالتالي، فإنه مقياس شامل لدقة معلومات التقارير المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية).**

**وبشأن محددات مستوى التفصيل في القوائم المالية تناولت العديد من الدراسات (Bui et al., 2019 ; Stanchev et al., 2018 ; Zdolsek and Kolar, 2013 ; Uyar et al., 2013 ; Tsamenyi et al., 2007 ; Alsaeed, 2006 ; Barako et al., 2006 ; Fan and Wong, 2005 ; Archambault and Archambault, 2003 ; Haniffa and Cooke, 2002 ; Camfferman and Cooke, 2002) مستوى التفصيل كمقياس لجودة الإفصاح، وأشارت الدراسات إلى أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى التفصيل في القوائم المالية، والتي تتمثل في؛ حجم الشركة، والرافعة المالية، وهيكل الملكية، ومستوى استقلالية مجلس الإدارة، وعمر الشركة، ومؤشرات الربحية، وحجم مكتب المراجعة.**

**تخلص الباحثة مما سبق إلى أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى التفصيل في القوائم المالية، والتي تتمثل في؛ حجم الشركة، والرافعة المالية، وهيكل الملكية، ومستوى استقلالية مجلس الإدارة، وعمر الشركة، ومؤشرات الربحية، وحجم مكتب المراجعة.**

**وبشأن مردود مستوى التفصيل على أصحاب المصالح أشارت الدراسات (Oskooee et al., 2021 ; Koh et al., 2022 ; Bui et al., 2019 ; Stanchev et al., 2018 ; Beck et al., 2016 ; Anderson, 2015 ; Chen et al., 2015 ; Amir et al., 2014 ; D'Souza et al., 2010 ; Hirst et al., 2007) أن التفصيل يوفر للمستثمرين مزيد من المعلومات مما يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويزيد من دقة القوائم المالية، ويزيد من دقة تنبؤات الإدارة ويقلل احتمالية التسعير الخاطئ، كما أنه يقيد حرية الإدارة فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح، وأشار Fairfield et al. (1996) إلى أن التفصيل يحسن من القدرة على التنبؤ بالربحية المستقبلية.**

**وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على تفصيل بنود القوائم المالية على جهد المراجع الخارجي، أشار (Oskooee et al., 2021 ; Beck et al., 2016 ; Libby and Brown, 2013 ; Riedl and Srinivasan, 2010) إلى أن مستوى التفصيل يمكن أن يؤثر على جهد المراجعة بثلاث طرق على الأقل: عن طريق تغيير تحديد مراقب الحسابات للحسابات المادية وبالتالي مخاطر المراجعة على مستوى الحساب الفردي، وعن طريق تغيير تقييمات الأهمية النسبية لمراقب الحسابات على مستوى الحساب الفردي، و / أو عن طريق تعديل تقييم المراجع للمخاطر الكامنة. قد يؤدي التفصيل إلى تقييم المزيد من الحسابات على أنها مادية material ، وقد يؤدي أيضاً إلى انخفاض الأهمية النسبية لحسابات معينة، مما يؤدي إلى بذل جهد مراجعة أكبر. من ناحية أخرى، قد يؤدي التفصيل إلى انخفاض المخاطر الكامنة المقدررة إلى الحد الذي يرتبط فيه التفصيل بانخفاض احتمال**

وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية التي تم مراجعتها مسبقاً، مما يؤدي بدوره إلى تقليل جهود المراجعة (Beck et al., 2022 ; DeZoort et al. 2019).

وأشار (Eilifsen and Messier (2015) إلى أن التفصيل جزء رئيسي آخر من عملية المراجعة حيث قد يكون التفصيل عاملاً في تحديد ما إذا كانت التحريفات المكتشفة من إجراءات الاختبار جوهرية أم لا، وبالتالي تتطلب التصحيح من قبل الإدارة قبل تقديم التقارير المالية. وأكد على أن تسامح مراقبي الحسابات مع التحريف يكون أقل في حالة وجود التفصيل لأن أرقام المحاسبة المفصلة أصغر في الحجم من معايير الأهمية النسبية التقليدية. وبالتالي، فإن الأخطاء المكتشفة التي قد تكون غير مهمة باستخدام البيانات المجمعة قد تصبح جوهرية عند تقييمها باستخدام البيانات المفصلة. وأوضح أن جهود المراجعة تزيد نتيجة لتحديد التحريفات الجوهرية أثناء عملية مراجعة الحسابات، وكذلك بسبب الإشارة إلى وجود ضعف جوهرية محتمل في الرقابة الداخلية ناتج عن تحريف جوهرية حدده مراقب الحسابات.

**تلخص الباحثة مما سبق إلى أن التفصيل يوفر للمستثمرين مزيد من المعلومات مما يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويزيد من دقة القوائم المالية، ويزيد من دقة تنبؤات الإدارة ويقلل احتمالية التسعير الخاطئ، كما أنه يقيد حرية الإدارة فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أن مستوى التفصيل يمكن أن يؤثر على جهد المراجعة حيث أنه قد يكون عاملاً في تحديد ما إذا كانت التحريفات المكتشفة من إجراءات الاختبار جوهرية أم لا.**

## **2/6 جهد المراجعة الخارجية: المفهوم والمقاييس والمحددات**

**فيما يتعلق بجهد المراجعة الخارجية يُنظر إلى جهد المراجعة الخارجية على أنه أحد مؤشرات الجودة والرقابة عليها، وهو أحد أهم الأدوات المساعدة في إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية مما يضيف عليها الثقة لدى المستثمرين. ولقد أشار (Zhang, 2018 ; Caramanis and Lennox 2008) إلى أن جهد المراجعة الخارجية يرتبط باحتمال اكتشاف مراقب الحسابات احتيال أو مخالفات عند مراجعة حسابات الشركة، وأن حجم جهد المراجعة يتعلق بحجم الإجراءات التي يتبعها مراقبي الحسابات حتى يتسنى له إبداء رأيه الفني العادل. عرف (Abbiss et al. (2015) الجهد بأنه "مقدار الطاقة العقلية أو الجسدية التي تُمنح لمهمة ما"0 وعرف الصيرفي (2015) جهد المراجعة على أنه الجهد المبذول لاتمام عملية المراجعة. وأشارت الدراسات (محمد، 2020 ؛ متولي، 2012 ؛ Kang et al., 2015 ؛ Mali and Lim, 2021a ؛ Al- Ansi, 2022) إلى جهد المراجعة بأنه عدد الساعات المبذولة في الوقت المناسب بواسطة الأشخاص المناسبين بتكلفة معينة في وقت زمني معين لجمع أدلة كافية وملائمة لأبداء الرأي.**

بينما تُعرّف الدراسات (Cao et al., 2015; Caramanis and Lennox, 2008) جهد المراجعة على أنه عدد الأيام التي قضاها فريق المراجعة لإكمال عملية المراجعة بأكملها، بما في ذلك تخطيط المراجعة والعمل الميداني والمراجعة. ويرى (Lobo and Zhao, 2014 ; DeFond and Zhang, 2018 ; Beck et al., 2022) أن جهد المراجعة الخارجية هو العمل الذي يقوم به مراجع خارجي يتمتع بالاستقلالية والمهارة المهنية اللازمة لتقييم صحة ودقة التقارير المالية لشركة أو مؤسسة، والتأكد من أنها تتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة والتشريعات الضريبية والقوانين المالية المعمول بها. ويشمل جهد المراجعة الخارجية عادةً

عمليات التحليل والتقييم والمراجعة للحسابات والوثائق المالية، وكذلك إجراء مقابلات مع الموظفين ومندوبي الإدارة المالية للتأكد من صحة ودقة البيانات المالية والمعلومات الأخرى ذات الصلة. ويهدف جهد المراجعة الخارجية إلى توفير ضمانات للمستخدمين الخارجيين للحسابات والتقارير المالية بأن البيانات المالية المعلنة دقيقة وموثوقة.

وأشار (Lim and Mail., 2021 ; Mali and Lim, 2021b ; Cahan et al., 2008) إلى أن جهد المراجعة الخارجية هو عملية تقييم ومراجعة السجلات المالية والمحاسبية لشركة أو مؤسسة من قبل جهة خارجية ومستقلة عن الشركة أو المؤسسة. يتم تنفيذ هذه العملية من قبل مراقبي حسابات معتمدين ومتخصصين، حيث يتم تحليل السجلات والبيانات المالية والمحاسبية للشركة للتأكد من صحتها ودقتها والامتثال للمعايير المحاسبية والضريبية والقوانين المعمول بها. ويتم تقديم تقرير يلخص النتائج والتوصيات للإدارة والمستثمرين والجهات المعنية الأخرى، ويعد جهد المراجعة الخارجية أداة هامة للحد من المخاطر المالية والمحاسبية وزيادة الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالشركة أو المؤسسة.

**وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن جهد المراجعة هو عدد الساعات المبذولة في الوقت المناسب بواسطة الاشخاص المناسبين بتكلفة معينة في وقت زمني معين لجمع أدلة كافية وملائمة لأبداء الرأي.**

**وفيما يتعلق بقياس جهد المراجعة الخارجية** قد تناولت الدراسات السابقة مؤشرين لقياس جهد المراجعة، فقد استخدم (Shan et al., 2021 ; Oskooe et al., 2021 ; Koh et al., 2022 ; Zhang, 2018 ; Beck et al., 2010) ; Lobo and Zhao, 2013 ; Hribar et al., 2016) ; et al., 2016) أتعباب المراجعة كمؤشر لقياسه. بينما استخدم (Kang et al., 2015 ; Mali and Lim, 2021a) ساعات المراجعة كمؤشر آخر لقياس جهد المراجعة. كما استخدم (Lobo and Zhao, 2013 ; Zhang, 2018 ; Koh et al., 2022 ; Contessotto et al., 2021) كلا المؤشرين لقياس جهد المراجعة. في حين استخدم (محمد، 2020 ; Xiao et al., 2020) (Caramanis and Lennox, 2008) توقيت تقرير المراجعة (الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجعة أو توقيعه) كمقياس لجهد المراجعة الخارجية. وتوصل Xiao et al. (2020) إلى أن جهد المراجعة يلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة المراجعة من خلال التأثير على عملية المراجعة ومخرجات المراجعة.

في حين قام (الصيرفي، 2015 ; Che-Ahmed and Abidin, 2008 ; Lee and Jahng, 2008) بقياس جهد المراجعة الخارجية من خلال المعادلة التالية :  $\text{جهد المراجعة الخارجية} = \text{المخزون} + \text{العملاء} / \text{إجمالي الأصول}$ . بينما قام متولي (2012) بتصميم نموذج لقياس درجة جهد المراجع الخارجي في ضوء إعداد قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة مع اختبار مدى صلاحية هذا النموذج في البيئة المصرية، وأكدت نتائج دراسة متولي (2012) أن جودة المراجعة يُعد المقياس الأهم لدرجة جهد المراجع الخارجي، وأن توافر المعلومات المرتبطة بالحوكمة يؤدي إلى زيادة الجهد والوقت المبذول، كما أثبتت نتائج اختبار فروض البحث صحة النموذج الذي تم تصميمه في الدراسة وقابليته للتطبيق في الممارسة المهنية لعملية المراجعة الخارجية.

**وتخلص الباحثة مما سبق إلى تعدد مقاييس جهد المراجعة الخارجية، وبالتالي فإن اختيار مقياس ما لجهد المراجعة الخارجية سيعتمد على مدى توافر البيانات في بيئة الأعمال المصرية، ونظراً لعدم توافر ساعات**

المراجعة في بيئة الأعمال المصرية، لذلك سوف تعتمد الباحثة في قياس جهد المراجعة الخارجية على اللوغاريتم الطبيعي لأتعباب المراجعة.

وفيما يتعلق بمحددات جهد المراجعة الخارجية وأشار (محمد، 2020 ; Oskooee et al., 2021 ; Beck ; Oskooee et al., 2022) إلى أنه توجد مجموعة من العوامل التي تسهم في ارتفاع جهد المراجعة أو انخفاضه، فقد تكون هذه العوامل داخلية، كالخصائص المرتبطة بالشركة، أو عوامل أخرى؛ كخصائص عملية المراجعة. وأوضح (Oskooee et al., 2021) أن مستوى التفصيل يمكن أن فعالاً في تحديد أتعباب المراجعة. وأكد محمد (2020) على أنه توجد العديد من الأسباب التي تجعل المراجع يبذل مجهود أكبر وهي؛ رغبة مكتب المراجعة في الحفاظ على الشهرة، رغبة مكتب المراجعة في تجنب المسؤولية القضائية، رغبة مكتب المراجعة في الحفاظ على حصته السوقية وزيادتها على حساب المنافسين. وأكد (Mali and Lim (2021a) على أن جهد المراجعة الخارجية يتأثر بحافز شركة المراجعة لتقليل مخاطر التقاضي والإضرار المحتملة بالسمعة. وأشار (Beck et al., 2016) إلى أن الأداء السيئ للعميل يرتبط بشكل مباشر بمخاطر أعماله، والتي تعد أحد العوامل التي تؤثر على تحديد أتعباب المراجعة. وأكد على أن مستوى تفصيل البيانات المالية يمكن أن يكون لها تأثيرات محتملة على تقييم المراجع لأهمية البنود المعروضة، فقد يصبح تفصيل عنصر تم تقديمه مسبقاً بشكل مجمع وفي ذلك الوقت كانت أهميته من حيث رأي المراجع منخفضاً، بنذاً ذا أهمية كبيرة للمراجع. كما أشار إلى أنه يمكن أن يكون تفصيل هذا العنصر فعالاً في قرارات المستخدم، ونتيجة لذلك، قد يحتاج المراجع إلى طلب المزيد من الأدلة وإجراء المزيد من الاختبارات، مما قد يؤدي إلى زيادة جهد المراجعة.

في هذا الصدد أشار (Lim and Mail., 2021 ; Mali and Lim, 2021a ; Gul and Goodwin, 2010 ; Cahan et al., 2008 ; Hogan and Wilkins, 2008 ; Abbott et al., 2006 ; Felix et al., 2001) إلى أن جهد المراجعة الخارجية يزداد مع زيادة المخاطر الخاصة بالشركة بما في ذلك إدارة الأرباح، الممارسات التجارية غير الأخلاقية، وضعف التصنيف الائتماني. وأوضح (Lim and Mail (2021) أن الشركات التي تتمتع بتصنيف ائتماني أعلى تطلب جهود مراجعة أعلى مقارنة بالشركات العميلة ذات التصنيف الائتماني المنخفض. ويرى أن السبب هو أن الشركات ذات التصنيفات الأعلى (مخاطر أقل) تطلب مستويات أعلى من جهود المراجعة لتقليل عدم تماثل المعلومات ولإثبات أن أنظمة التقارير المالية قوية بناءً على جهود المراجعة التي تشير إلى جودة مراجعة أعلى، بما يتوافق مع نظرية الشرعية، وأن الشركات ذات التصنيفات الائتمانية المنخفضة ليس لديها حوافز للإشارة إلى جودة مراجعة مماثلة.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أنه توجد مجموعة من العوامل التي تسهم في ارتفاع جهد المراجعة أو انخفاضه، فقد تكون هذه العوامل داخلية، كالخصائص المرتبطة بالشركة، زيادة المخاطر الخاصة بالشركة بما في ذلك إدارة الأرباح، والممارسات التجارية غير الأخلاقية، وضعف التصنيف الائتماني. أو عوامل أخرى؛ كخصائص عملية المراجعة، رغبة مكتب المراجعة في الحفاظ على الشهرة، ورغبة مكتب المراجعة في تجنب المسؤولية القضائية، ورغبة مكتب المراجعة في الحفاظ على حصته السوقية وزيادتها على حساب المنافسين.

### 3/6 تحليل العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية واشتقاق فرض البحث وفرعياته :

يستهدف هذا التحليل اشتقاق فرض البحث (H1) وفرعياته، وذلك على النحو التالي:

### 1/3/6 تحليل العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية واشتقاق فرض البحث :

تناولت العديد من الدراسات السابقة (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021 ; Stanchev et al., 2018 ; Beck et al., 2016 ; Gaynor et al., 2016 ; Eilifsen and Messier 2015 ; Libby and Brown, 2013) العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية. أجرى Libby and Brown (2013) تجربة لفحص ما إذا كان التفصيل يؤثر على جهد المراجعة الخارجية، يشمل المشاركون في تجربتهم مديري المراجعة ذوي الخبرة. وعلى الرغم من تركيز Libby and Brown (2013) على جودة التقارير المالية بدلاً من جهد المراجعة، فإن النتائج التي توصلوا إليها تشير إلى أن التفصيل يؤثر على جهد المراجعة من خلال تغيير تقييمات مخاطر المراجعة على مستوى الحساب الفردي، وتغيير تقييمات الأهمية النسبية أثناء عملية التخطيط، وزيادة مدى اختبار الأخطاء التي تم اكتشافها أثناء عملية المراجعة وكذلك تلك التي تم تقييمها في نهاية المراجعة.

واختبر Beck et al. (2016) أثر تفصيل الشركات للقوائم المالية على جهد المراجع وجودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي كبير بين تفصيل القوائم المالية وأتعب المراجعة (كمقياس لجهد المراجع). وأكدت نتائج الدراسة على أن التفصيل يجبر المديرين على الانخراط في تقارير أكثر مصداقية وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية، وأن التفصيل يرتبط بشكل غير مباشر بانخفاض أتعب المراجعة من خلال تحسين جودة التقارير المالية. وأشارت الدراسة إلى أنه يمكن أن يؤثر التفصيل على جهد المراجعة بثلاث طرق على الأقل: عن طريق تغيير تحديد المراجع للحسابات المادية وبالتالي خطر المراجعة على مستوى الحساب الفردي، أو بتغيير تقييمات الأهمية المادية للمراجع على مستوى الحساب الفردي، و / أو بتغيير تقييم المراجع للمخاطر الكامنة.

وأكد Gaynor et al. (2016) على أن مستوى التفصيل في القوائم المالية يعكس جودة التقارير المالية التي تؤثر بدورها على جهد المراجعة الخارجية للشركة. وأوضح Stanchev et al. (2018) أن التقارير المالية المفصلة تتطلب جهد أعلى من المراجع وذلك لتقديم نفس المستوى من التأكيد، وذلك لأن المراجعين يرون أن التقارير المفصلة أكثر خطورة بسبب احتمال الفشل في اكتشاف الأخطاء. واتفق معه Oskooee et al. (2021) وتوصل إلى وجود علاقة مباشرة ومعنوية بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وأتعب المراجعة، وأكد على أن التفصيل يؤثر على حكم المراجع فيما يتعلق بمستوى الأهمية النسبية، مما قد يؤدي إلى قيام المراجع بزيادة حجم عمله وتحديد عدد أكبر من العينات لضمان دقة الأرقام المفصح عنها، وهو ما يترتب عليه قضاء المزيد من الوقت في معالجة المعلومات، ونتيجة لذلك سيطلب أتعب مراجعة أعلى.

بينما استهدفت دراسة (Koh et al., 2022) دراسة ما إذا كان مستوى التفصيل في القوائم المالية يؤثر على تفسير المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن تفصيل البيانات في القوائم المالية يمكن أن يفرض تكاليف على الشركات من حيث ارتفاع أتعاب المراجعة واحتمال التقاضي. واتفق (Beck et al., 2022) مع Koh et al. (2022) حيث توصلت نتائج دراسته إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وأتعاب المراجعة كمقياس لجهد المراجعة الخارجية. وأشار (Beck et al., 2022) إلى أن التفصيل يؤثر على جهد المراجع هو من خلال التغييرات في تقييمات المراجعين للأهمية النسبية للبنود الأصغر وأكد على أن التفصيل يقيد قدرة المديرين على التلاعب بالأرباح في البيانات المالية المراجعة مقارنة بالبيانات المالية غير المراجعة.

**وتخلص الباحثة من تحليل هذه المجموعة من الدراسات إلى إتفاق البعض (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021 ; Stanchev et al., 2018 ; Beck et al., 2016 ; Gaynor et al., 2022 ; Libby and Brown, 2013) على أن مستوى التفصيل في القوائم المالية يؤثر إيجابياً على جهد المراجعة الخارجية. وتحليل تلك الدراسات منهجياً؛ خلصت الباحثة إلى اعتماد (Libby and Brown (2013) على أسلوب الدراسة التجريبية لاختبار العلاقة محل الدراسة. بينما اعتمد (Gaynor et al. (2016) على أسلوب الدراسة النظرية من خلال استقراء الدراسات السابقة. في حين أن أغلب الدراسات اعتمدت على المنهجية التطبيقية (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021 ; Stanchev et al., 2018 ; Beck et al., 2016) et al., 2016)، لاختبار العلاقة محل الدراسة، من خلال استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، واستخدام أسلوب تحليل الانحدار، الأمر الذي يبرر منهجية الدراسة التطبيقية باستخدام نماذج الانحدار، لاختبار العلاقة محل الدراسة، وهي المنهجية التي سوف ينتهجها البحث الحالي.**

**كما يتضح للباحثة اختلاف الفترة الزمنية لتلك الدراسات التي تتراوح من 2013 وحتى 2022، وهو الأمر الذي يؤكد حداثة الموضوع، بالإضافة إلى وجود ندرة ملموسة في الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة، مما يبرر أهمية توجه الباحثة إلى اختبار هذه العلاقة. وبالمثل اتضح للباحثة أن كل الدراسات اعتمدت على عينة من الشركات الأمريكية بعد استبعاد الشركات المالية وشركات المرافق العامة، باستثناء دراسة (Oskooee et al. (2021) اعتمدت على عينة من الشركات الإيرانية. وتخلص الباحثة مما سبق إلى وجود ندرة ملموسة في الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة التأثيرية محل الدراسة، خاصة الدراسات المصرية، التي تجاهلت في حدود علم الباحثة، إلى الآن أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية. الأمر الذي يدل على حداثة الموضوع في البيئة المصرية، ووجود فجوة كمية ونوعية في الدراسات المصرية ذات الصلة بالعلاقة التأثيرية محل الدراسة، مما يبرر أهمية توجه الباحث إلى اختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الأول للدراسة كما يلي :**

**H1 : يؤثر مستوى التفصيل في القوائم المالية إيجاباً ومعنوياً على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

## 2/3/6 تحليل أثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، واشتقاق الفروض الفرعية لفرض البحث (H1):

تتأثر العلاقة التأثيرية مجال الفرض (H1) بالعديد من المتغيرات الداخلية متمثلة في الخصائص التشغيلية للشركات مثل حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الرفع المالي للشركة، عمر الشركة، التعثر المالي، نسبة السيولة السريعة، معدل نمو الشركة، درجة ملموسية الأصول، نوع القطاع، نتيجة الفترة المحاسبية، التعقيد المحاسبي إلى جانب الخصائص النوعية لمكتب المراجعة مثل حجم المكتب (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooe et al., 2021 ; Zhang, 2018 ; Mutiara et al., 2018 ; Beck et al., 2016 ; Kang et al., 2015 ; Chen et al., 2015 ; Caramanis and Lennox, 2008 ; السيد، 2015).

وقد تناولت الدراسات السابقة مثل (Beck et al., 2022 ; Bui et al., 2019 ; Stanchev et al., 2013 ; Zdzolsek and Kolar, 2013 ; Lin et al., 2018 ; chen et al., 2015) اهتماماً خاصاً بمجموعة من الخصائص التشغيلية للشركات وهي؛ حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الرفع المالي للشركة، التعثر المالي، نوع القطاع، التدفقات النقدية التشغيلية بالإضافة إلى حجم مكتب المراجعة. إلا أن حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الرفع المالي للشركة، وحجم مكتب المراجعة، كانت أكثر هذه المتغيرات اهتماماً من قبل الدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقة التأثيرية مجال الفرض (H1).

وتمت معالجة هذه المتغيرات كمتغيرات رقابية تؤثر على جهد المراجعة الخارجية (المتغير التابع). ويدل ذلك على وجود ندرة في اختبار هذه المتغيرات محل الدراسة كمتغيرات معدلة، وهو الأمر الذي تحاول الباحثة التغلب عليه. وعليه تتوقع الباحثة أن تفاعل هذه الخصائص مع متغير مستوى التفصيل في القوائم المالية (المتغير المستقل) قد ينتج عنها متغيرات تفاعلية جديدة من شأنها أن تؤثر على قوة و/ أو اتجاه العلاقة محل الدراسة. وعليه ستبني الباحثة المدخل المعدل، قياساً على (عطية، 2021 ؛ خضر، 2020 ؛ زعطوط، 2019 ؛ شرف، 2017) بدلاً من المدخل الرقابي. وذلك لمعالجة الخصائص التشغيلية كمتغيرات معدلة للعلاقة بدلاً من كونها متغيرات رقابية مؤثرة على المتغير التابع بتلك العلاقة. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق عدد من الفروض الفرعية لفرض البحث (H1) كما يلي:

## 1/2/3/6 تحليل أثر حجم الشركة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية واشتقاق الفرض الفرعي (H1a):

يتفق البعض (Shan et al., 2021 ; Oskooe et al., 2021 ; Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Zhang, 2018 ; Beck et al., 2016 ; Kang et al., 2015 ; Caramanis and Lennox, 2008 ؛ محمد، 2020 ؛ السيد، 2018) على أن حجم الشركة يؤثر على جهد المراجعة الخارجية، حيث تتميز الشركات كبيرة الحجم بكثرة أنشطتها وعملياتها وحساباتها، فهي تحتاج إلى مزيد من الجهد والوقت من جانب مراجع الحسابات.

كما تناولت العديد من الدراسات (Bui et al., 2019 ; Stanchev et al., 2018 ; Zdolsek and Kolar, 2013 ; Archambault and Archambault, 2003) العلاقة بين حجم الشركة كمتغير مستقل وجودة الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع، وقد تباينت نتائج الدراسات في هذا الشأن، وتوصل غالبيتها (Bui et al., 2019 ; Stanchev et al., 2018) إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وجودة الإفصاح المحاسبي، بينما توصلت دراسة (Zdolsek and Kolar (2013 إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وجودة الإفصاح المحاسبي، وتوصلت دراسة (Archambault and Archambault (2003 إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وجودة الإفصاح المحاسبي.

ويؤخذ على هذه الدراسات بنوعيتها عدم الإهتمام بدراسة تأثير حجم الشركة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية (كمقياس لجودة الإفصاح المحاسبي) على جهد المراجعة الخارجية. وترى الباحثة أن التفاعل بين حجم الشركة ومستوى التفصيل في القوائم المالية يمكن أن يُنتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً) من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول (H1) مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H1a)، على النحو التالي:

**H1a : يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم الشركة.**

**2/2/3/6 تحليل أثر ربحية الشركة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية واشتقاق الفرض الفرعي (H1b):**

أوضح البعض (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooe et al., 2021 ; Zhang, 2018 ; Mutiara et al., 2018 ; محمد، 2020 ؛ السيد، 2018) أن ربحية الشركات تؤثر على جهد مراجعة حسابات الشركات، حيثُ أوضحت أنه وفقاً لنظرية الإشارات، تُصدر الشركات التي لديها أخبار أو معلومات جيدة إشارة إيجابية للأطراف المعنية بالإفصاح من خلال تعجيل تقرير المراجعة. وبذلك كلما ارتفعت ربحية الشركة انخفض الوقت والجهد المبذولين في عملية المراجعة. ويرى إبراهيم (2019) أن تحقيق الشركة خسارة في العام الماضي في حين تحقيقها أرباح في العام الحالي يزيد من الشك المهني لمراجع الحسابات مما يتطلب مزيداً من الجهد والوقت للتحقق من صدق الربحية المحققة.

كما تناولت العديد من الدراسات (Bui et al., 2019 ; Zdolsek and Kolar, 2013 ; Alsaeed, 2006 ; Haniffa and Cooke, 2002 ; Camfferman and Cooke, 2002) العلاقة بين مؤشرات الربحية ومستوى جودة الإفصاح المحاسبي بشقيه الإلزامي والاختياري، وتباينت بصورة ملحوظة في نتائجها، حيثُ توصلت بعض الدراسات (Bui et al., 2019 ; Haniffa and Cooke, 2002) إلى وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة وجودة الإفصاح المحاسبي، بينما لم يتوصل البعض الآخر (Zdolsek and Kolar, 2013 ; Alsaeed, 2006) لوجود علاقة معنوية، بينما توصل آخرون (Camfferman and Cooke (2002 إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الربحية ومستوى الجودة.

ويؤخذ على هذه الدراسات بنوعيتها عدم الإهتمام بدراسة تأثير ربحية الشركة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية (كمقياس لجودة الإفصاح المحاسبي) على جهد المراجعة الخارجية. وترى الباحثة أن التفاعل بين ربحية الشركة ومستوى التفصيل في القوائم المالية يمكن أن يُنتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً) من شأنه أن يؤثر على قوة و /أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول (H1) مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H1b)، على النحو التالي:

**H1b :** يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف ربحية الشركة (مُقاسه بمعدل العائد على الأصول).

**3/2/3/6 تحليل أثر نسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية واشتقاق الفرض الفرعي (H1c):**

اتفقت العديد من الدراسات (محمد، 2020 ؛ السيد، 2018 ؛ Beck et al., 2022 ؛ Koh et al., 2022 ؛ Caramanis ؛ Kang et al., 2015 ؛ Beck et al., 2016 ؛ Zhang, 2018 ؛ Oskooe et al., 2021؛ and Lennox, 2008) على تأثير نسبة الرفع المالي للشركة على جهد المراجعة الخارجية، حيث يشير ارتفاع نسبة الديون إلى إجمالي الأصول إلى وجود مشاكل تمويلية بالشركة، لأنها تعكس ارتفاع القيود المالية، ويرتفع بذلك التعثر المالي للشركة، ومن ثم الحاجة إلى مزيد من الجهد والوقت في مراجعة الديون. كما أن المنشأة ذات المديونية المرتفعة تعكس غالباً ارتفاع عدد الدائنين، وبالتالي يتطلب الأمر مراجعة كافة الجوانب المتعلقة بتلك المديونية والدائنين. بينما لم يتوصل البعض الآخر (Mutiarra et al., 2018 ؛ Ustman, 2020) إلى وجود علاقة بين نسبة الرفع المالي للشركة وجهد المراجعة الخارجية.

كما تناولت العديد من الدراسات (Archambault and Archambault, 2003 ؛ Barako et al., 2006 ؛ Alsaeed, 2006 ؛ Tsamenyi et al., 2007 ؛ Zdolsek and Kolar, 2013 ؛ Stanchev et al., 2018) العلاقة بين نسبة الرفع المالي للشركة وجودة الإفصاح المحاسبي، وتباينت نتائج الدراسات في هذا الشأن، حيث توصلت دراسة (Barako et al., 2013 ؛ Zdolsek and Kolar, 2013 ؛ Stanchev et al., 2018) إلى وجود علاقة طردية، ولم تتوصل دراسة (Tsamenyi et al., 2007) إلى وجود علاقة بين نسبة الرفع المالي للشركة وجودة الإفصاح.

ويؤخذ على هذه الدراسات بنوعيتها عدم الإهتمام بدراسة تأثير نسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية (كمقياس لجودة الإفصاح المحاسبي) على جهد المراجعة الخارجية. وترى الباحثة أن التفاعل بين نسبة الرفع المالي للشركة ومستوى التفصيل في القوائم المالية يمكن أن يُنتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً) من شأنه أن يؤثر على قوة و /أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول (H1) مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H1c)، على النحو التالي:

**H1c :** يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة.

## 4/2/3/6 تحليل أثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية واشتقاق الفرض الفرعي (H1d):

اتفقت العديد من الدراسات (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Shan et al., 2021 ; Zhang, 2018 ; Mutiara et al., 2018 ; Beck et al., 2016 ; Kang et al., 2015 ; Caramanis and Lennox, 2008) على تأثير حجم مكتب المراجعة على جهد المراجعة الخارجية، حيث توصلت الدراسات إلى أن مكاتب المراجعة التي تنتمي إلى الأربعة الكبار تنتهي من إعداد تقرير المراجعة في وقت أسرع مقارنةً بتلك التي لا تنتمي، وذلك لأن جهد المراجعة يختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة وسمعته، حيث يتاح لمكتب المراجعة كبير الحجم فرصة جذب كوادر بشرية ذوي المهارات المرتفعة، بالإضافة إلى تدريب كوادرهم وتأهيلهم بشكل مستمر واستغلال التقنيات الأكثر تطوراً في عملية المراجعة، وبالتالي تخفيض الوقت والجهد المبذولين في عملية المراجعة.

تناولت العديد من الدراسات (Camfferman and Cooke, 2002 ; Fan and Wong, 2005 ; Alsaaed, 2006 ; Stanchev et al., 2018) العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي، وتوصلت غالبية الدراسات (Camfferman and Cooke, 2002 ; Fan and Wong, 2005 ; Stanchev et al., 2018) إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى جودة الإفصاح المحاسبي، بينما لم يتوصل (Alsaaed (2006 إلى وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي.

ويؤخذ على هذه الدراسات بنوعها عدم الإهتمام بدراسة تأثير حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية (كمقياس لجودة الإفصاح المحاسبي) على جهد المراجعة الخارجية. وترى الباحثة أن التفاعل بين حجم مكتب المراجعة ومستوى التفصيل في القوائم المالية يمكن أن يُنتج متغيراً تفاعلياً (مُعَدلاً) من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال الفرض الأول (H1) مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H1d)، على النحو التالي:

**H1d : يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.**

## 4/6 منهجية البحث

تتناول هذه الفرعية منهجية البحث من حيث الهدف من الدراسة التطبيقية ومجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات واجراءات الدراسة التطبيقية، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ونتائج فرض البحث، وذلك كما يلي:

## 1/4/6-أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، وتحديدًا أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات، وذلك قياساً على (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021 ; Stanchev et al., 2018 ; Beck et al., 2016).

كما تستهدف الدراسة التطبيقية، أيضاً، اختبار تأثير بعض المتغيرات المُعدلة للعلاقة محل الدراسة<sup>1</sup>، والتي تتضمن كلاً من؛ حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الرفع المالي للشركة، وحجم مكتب مراجعة الشركة، اتساقاً مع ما تبناه الباحث من اتباع مدخل المتغيرات المُعدلة للتحقق من أثر تلك المتغيرات. بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية المتمثلة في نتيجة الفترة المحاسبية، التعقيد المحاسبي، ونوع القطاع.

## 2/4/6 – مجتمع وعينة الدراسة

ينضمّن مجتمع الدراسة كافة الشركات غير المالية<sup>1</sup> المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك خلال الفترة من 2016 حتى 2020. وقد تم اختيار عينة عشوائية للدراسة والحصول على المشاهدات الخاصة بمفردات هذه العينة خلال سنوات الدراسة الخمسة وفقاً لمدخل Firm – Year – Observations قياساً على (عطية، 2021).

### جدول رقم (1) عدد الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2020

الشركات المقيدة	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
غير المالية	176	177	190	174	171	888
المالية	46	45	30	44	44	209
الإجمالي	222	222	220	218	215	1097

المصدر: مركز معلومات البورصة المصرية.

1 تم استبعاد المؤسسات المالية (البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار)، والبالغ عددها عام 2020 (44) مؤسسة مالية؛ نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وخضوعها لمعايير محاسبية، وإطار إعداد التقارير المالية، ومتطلبات رقابية وقواعد تنظيمية خاصة بها (عطية، 2021).

وقد تم سحب عينة عشوائية من هذا المجتمع قياساً على دراسة عطية (2021) باستخدام مُعادلة تقدير حجم العينة لمجتمع معلوم<sup>1</sup>. وقد تم تطبيق المُعادلة على السنة المالية المُنتهية في 2020. وقد بلغ العدد الفعلي لمشاهدات العينة النهائية محل الدراسة (120) مُشاهدة، وهو أكبر من حجم العينة المُقدر<sup>2</sup>، بواسطة المُعادلة السابقة والبالغ (118) مُشاهدة.

وبلغ حجم المشاهدات النهائية (655) مشاهدة ممثلة للقطاعات الصناعية وفقاً لتقسيم القطاعات على موقع البورصة المصرية<sup>3</sup>. وذلك بعد استبعاد المشاهدات ذات البيانات غير المُكتملة وتلك التي تُعد قوائمها بالعملية الأجنبية. ويوضح الجدول رقم (2) توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للقطاعات والسنوات.

جدول رقم (2) عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي لها

الإجمالي	2020	2019	2018	2017	2016	
77	17	15	15	15	15	الموارد الأساسية
42	7	9	9	9	8	الرعاية الصحية
22	2	5	5	5	5	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
160	31	33	32	32	32	العقارات
50	8	11	11	10	10	سياحة وترفيه
10	2	2	2	2	2	المرافق
30	6	6	6	6	6	اتصالات وأعلام وتكنولوجيا المعلومات
104	20	21	21	21	21	أغذية ومشروبات وتبغ
10	2	2	2	2	2	طاقة وخدمات مساندة
20	4	4	4	4	4	تجارة وموزعون
10	2	2	2	2	2	خدمات النقل والشحن
9	1	2	2	2	2	خدمات تعليمية
24	4	5	5	5	5	مقاولات وإنشاءات هندسية
25	5	5	5	5	5	منسوجات وسلع معمرة
52	8	11	11	11	11	مواد البناء
10	2	2	2	2	2	ورق ومواد تعبئة وتغليف
655	121	135	134	133	132	الإجمالي

1 استخدم الباحث مُعادلة تحديد حجم العينة التالية:

$$n = \frac{N * P(1 - P)}{N * \frac{d^2}{Z^2} + P(1 - P)}$$

حيث يُمثل n: حجم العينة المُقدر، N: حجم المجتمع، عدد الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية 171 شركة، d: نسبة الخطأ المسموح به في التقدير ويساوي 5%، Z: الدرجة المعيارية المُقابلة لمستوى الثقة 95% وتساوي 1.96، P: نسبة وجود الظاهرة محل البحث.

$$n = \frac{171 * 0.5(1 - 0.5)}{171 * \frac{(5\%)^2}{(1.96)^2} + 0.5(1 - 0.5)}$$

$$n = 118$$

2 ومن ثم بضرب عدد المشاهدات في عدد سنوات الدراسة (5) يظهر أن الحجم الأمثل للعينة (590) مُشاهدة. وهو أقل من عدد العينة الفعلي (655).  
3 موقع البورصة الرسمي فيما يخص تقسيم القطاعات كما هو موضح بالجدول عالية: <https://www.egx.com.eg/ar/ListedStocks.aspx>

### 3/4/6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة :

تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (3) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	توصيفه	قياسه	المرجع	التأثير المتوقع
مستوى التفصيل في القوائم المالية (DQ)	مستقل	هو مقياس لجودة الإفصاح، مبني على نظرية مفادها أن المعلومات الدقيقة المفصلة تكون ذات جودة أعلى.	تم قياسه باستخدام مقياس مستوى التفصيل الذي طوره (Chen et al., 2015).	(Casey et al., 2019 ; Chen et al., 2015)	+
جهد المراجعة الخارجية (In_FEES)	تابع	عدد الساعات المبذولة في الوقت المناسب بواسطة الأشخاص المناسبين بتكلفة معينة في وقت زمني معين لجمع أدلة كافية وملائمة لأبداء الرأي.	تم قياسه بلوغاريتم أنعاب المراجعة.	(Beck et al., 2022 ; Kang et al., 2015)	—
حجم الشركة (SIZE)	معدل	يقصد به طاقة وإمكانيات الشركة المادية والتكنولوجية والبشرية التي تعبر عن قدرتها على توليد إيرادات النشاط (علي، 2014) ويعد الحجم أحد الخصائص التشغيلية المميزة الذي قد يؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي (زكي، 2018).	تم قياسه بلوغاريتم إجمالي الأصول.	(Oskoee et al., محمد، 2021 2020).	+/- على قوة و/أو اتجاه العلاقة مجال: H1، H2، H3
الرافعة المالية (LEV)	معدل	مدى اعتماد الشركة على التمويل بالاقتراض.	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول.	(Oskoee et al., محمد، 2021 2020)	+/- على قوة و/أو اتجاه العلاقة مجال: H1، H2، H3
ربحية الشركة (ROA)	معدل	تمثل أحد أدوات تقييم الأداء المالي للشركة، خاصة قدرتها على تحقيق الأرباح. ويعبر عن مدى النجاح المالي الذي تستطيع به الشركة أن تُعظم ثروة ملاكها وذلك للحصول على أعلى عائد ممكن على استثماراتها.	صافي الربح قبل الضريبة ومصروف الفوائد مقسومة على إجمالي الأصول في بداية الفترة.	(Oskoee et al., 2021 ; خضر، 2020)	+/- على قوة و/أو اتجاه العلاقة مجال: H1، H2، H3

<p>+/- على قوة و/أو إتجاه العلاقة مجال: H1 ، H2 ، H3</p>	<p>(Beck et al., 2016 ; محمد، 2020)</p>	<p>كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة مراجعة القوائم المالية للشركة بواسطة مراقب حسابات مكتبه في شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (BIG4 (PWC, Ey, Deloitte, KPMG) وصفر خلاف ذلك.</p>	<p>يقصد به مدى سيطرة مكتب المراجعة على نسبة كبيرة من العملاء في سوق المهنة، خاصة ذوي الأصول والإيرادات الضخمة.</p>	<p>معدل</p>	<p>حجم مكتب المراجعة (BIG4)</p>
<p>+/-</p>	<p>(Oskooee et al., 2021; Beck et al., 2016)</p>	<p>متغير وهمي يأخذ القيمة (1) صافي الربح السنوي قبل الفوائد والضرائب سالباً، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان موجباً</p>	<p>نتيجة الأعمال التي حققتها الشركة خلال العام من الأرباح أو الخسائر.</p>	<p>رقابي</p>	<p>نتيجة الفترة المحاسبية (LOSS)</p>
<p>+/-</p>	<p>(Koh et al., 2022 ; Beck et al., 2016)</p>	<p>متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا وجدت إحدى المعاملات الأتية؛ تحوط، مشتقات مالية، معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، معاملات بعملة أجنبية، أكثر من قطاع أكثر من منتج، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.</p>	<p>مدى صعوبة وتداخل العمليات بسبب تعدد فروع الشركات وزيادة شركاتها التابعة وتنوع منتجاتها وتعدد الاسواق التي تخاطبها مقارنة بالشركات الأخرى، ومن ثم تعقد عملية التقرير المحاسبي عن عمليات ومعاملات تلك الشركات مقارنة بالشركات الأخرى المناظرة.</p>	<p>رقابي</p>	<p>التعقيد المحاسبي (Complex)</p>
<p>- / +</p>	<p>Stanchev ) et al., (2018</p>	<p>كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) للشركات المنتمية لقطاع معين وصفر للقطاعات الأخرى.</p>	<p>يُعبّر عن مجموعة الشركات التي تتسم بعدد من الخصائص المميزة، وتعمل في مجال معين يخضع لقواعد محددة، لتنظيم عملية التمويل والتشغيل والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بالشركات.</p>	<p>رقابي</p>	<p>نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (Sector)</p>

#### 4/4/6- أدوات و إجراءات الدراسة التطبيقية:

فيما يتعلق بأدوات الدراسة؛ تشمل أدوات الدراسة التقارير المالية السنوية، لشركات العينة بداية من عام 2016 حتى عام 2020. وقد تم الحصول عليها من خلال المواقع الإلكترونية لشركات العينة، أو من خلال موقع البورصة المصرية، أو من خلال الشركات والمواقع الإلكترونية المتخصصة في نشر المعلومات المالية وغير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (مثل موقع مباشر مصر، وشركة مصر لنشر المعلومات). كما تم الاستعانة بمحاضر الجمعية العمومية لشركات العينة (عطية، 2021؛ Beck et al., 2016).

أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة؛ فقد تم إجراء الدراسة على مرحلتين وذلك على النحو التالي :

أ- المرحلة الأولى : تم عمل تحليل لمحتوى التقارير المالية التي سبق الإشارة إليها لاستخراج البيانات اللازمة لقياس مُتغيرات الدراسة. فقد تم الحصول على بيانات مستوى التفصيل في القوائم المالية من خلال قوائم المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وذلك باستخدام مقياس مستوى التفصيل الذي قام بناؤه (Chen et al (2015). حيث قام الباحث بتقدير مستوى التفصيل لكل شركة في كل فترة على حده، وذلك باستخدام بيانات خمس سنوات متتالية.

كما تم الاعتماد على محاضر الجمعية العمومية لشركات العينة ، لتحديد أتعاب المراجعة ، وذلك لقياس جهد المراجعة الخارجية للشركات، وذلك باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة. وأخيراً؛ اعتمد الباحث على بيانات التقارير المالية في حساب قيم كل من نتيجة الفترة المحاسبية، التعقيد المحاسبي، ونوع القطاع. وبعد الإنتهاء من حساب كافة قيم مُتغيرات الدراسة تم وضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها.

وأخيراً؛ اعتمد الباحث على بيانات التقارير المالية في حساب قيم كل من حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الرفع المالي، حجم مكتب المراجعة، نتيجة الفترة المحاسبية، التعقيد المحاسبي، ونوع القطاع. وبعد الإنتهاء من حساب كافة قيم مُتغيرات الدراسة تم وضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها.

ب- المرحلة الثانية : تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأدنى قيمة، ثم تبعه إجراء اختبار الارتباط بين مُتغيرات الدراسة، وأخيراً التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار العلاقة محل الدراسة من خلال استخدام نماذج الانحدار البسيط.

وقد تم احتساب الإحصاءات الوصفية، وإجراء اختبار الارتباط، وتشغيل نماذج الانحدار باستخدام برنامج STATA الإصدار رقم (14.2).

## 5/4/6 – الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

قام الباحث باستخدام عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل المتوسط الحسابي و الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة، و تتمثل أهمية الإحصاءات الوصفية كونها توفر نظرة شاملة على جميع متغيرات الدراسة.

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
DQ	655	0.4534	0.0813	0.1873	0.6783
In-FEES	655	2.0205	1.2925	0.6989	5.8751
SIZE	655	8.9250	0.7298	7.5124	10.9266
ROA	655	0.0738	0.1132	-0.4845	0.5496
LEV	655	0.6586	0.8894	-2.8727	15.8389
Big4	655	0.4412	0.4969	0	1
Loss	655	0.1863	0.3896	0	1
Complex	655	0.9847	0.1227	0	1
Sector	655	0.3634	0.4813	0	1

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لمستوى التفصيل في القوائم المالية قد بلغ (0.4534)، بانحراف معياري (0.0813)، بحد أقصى (0.6783) وحد أدنى (0.1873). وفيما يتعلق بجهد المراجعة للشركات، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.0205)، بانحراف معياري (1.2925)، بحد أقصى (5.8751) وحد أدنى (0.6989).

وبالنظر للمتغيرات المعدلة محل الدراسة، فيما يتعلق بحجم الشركة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (8.9250)، بانحراف معياري (0.7298)، بحد أقصى (10.9266) وحد أدنى (7.5124). وفيما يتعلق بربحية الشركة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.0738)، بانحراف معياري (0.1132)، بحد أقصى (0.5496) وحد أدنى (-0.4845). وفيما يتعلق بنسبة الرفع المالي للشركة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.6586)، بانحراف معياري (0.8894)، بحد أقصى (15.8389) وحد أدنى (-2.8727). وفيما يتعلق بحجم مكتب المراجعة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.4412)، بانحراف معياري (0.4969)، بحد أقصى (1) وحد أدنى (0).

وبالنظر للمتغيرات الرقابية محل الدراسة، فيما يتعلق بنتيجة الفترة المحاسبية، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.1863)، بانحراف معياري (0.3896)، بحد أقصى (1) وحد أدنى (0). وفيما يتعلق بالتعقيد المحاسبي، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.9847)، بانحراف معياري (0.1227)، بحد أقصى (1) وحد أدنى (0). وفيما يتعلق بنوع القطاع، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.3634)، بانحراف معياري (0.4813)، بحد أقصى (1) وحد أدنى (0).

ويوضح جدول (5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة. ويُشير هذا الجدول إلى وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة أقل من 0.811 والتي تُمثل الحد الأقصى الذي يترتب على تجاوزه ظهور مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، قياساً على (خضر، 2020; Kennedy, 1985).

جدول (5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	DQ	SIZE	ROA	LEV	Big4	Loss	Complex	Sector
DQ	1.0000							
SIZE	0.4154	1.0000						
ROA	-0.0535	0.1566	1.0000					
LEV	0.0538	0.0837	0.0444	1.0000				
Big4	0.1905	0.4842	0.1201	0.0875	1.0000			
Loss	-0.1351	-0.1435	-0.5486	0.0749	-0.0934	1.0000		
Complex	0.0697	-0.1889	-0.0379	-0.0105	-0.1401	-0.0364	1.0000	
Sector	-0.1029	0.0140	0.0822	0.1903	-0.0001	0.0952	-0.1648	1.0000

وبتحليل معاملات الارتباط مع المتغيرات الرئيسية للدراسة، يتضح فيما يتعلق بمستوى التفصيل في القوائم المالية ارتباطها إيجابياً بكل من حجم الشركة ونسبة الرفع المالي للشركة وحجم مكتب مراجعة الشركة والتعقيد المحاسبي، وسلباً مع كل من ربحية الشركة ونتيجة الفترة المحاسبية ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. وكانت أكثر ارتباطاً مع حجم الشركة، ويُشير ذلك إلى أن الشركات الأكبر حجماً تميل إلى تمييز نفسها عن الشركات الأقل حجماً عن طريق زيادة جودة التقارير المالية من خلال زيادة مستوى التفصيل في القوائم المالية. وكانت أقل ارتباطاً مع نسبة الرفع المالي، وهو ما يمكن أن يتوقع منه الباحث ضعف تأثير نسبة الرفع المالي، كمتغير مُعدل، على العلاقة محل الدراسة.

ولاختبار فرض البحث تم الاعتماد على أساليب انحدار باستخدام Panel Data Regression، وذلك بتطبيق أحد نموذجين هما نموذج The Fixed Effects Regression Model، ونموذج The Random Effects Regression Model. ويتم الاختيار بين النموذجين اعتماداً على نتائج اختبار Hausman Test<sup>1</sup>. وتم تشغيل نماذج الانحدار بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي STATA الإصدار رقم (14.2).

1 يسمح نموذج Fixed Effects Regression Model باختلاف ثابت الانحدار لكل شركة، ولكنه يفترض أن معاملات الانحدار تُعد ثابتة عبر الشركات. بينما يتعامل نموذج Random Effects Regression Model مع ثابت مُعادلة الانحدار باعتباره مُتغيراً عشوائياً له متوسط ثابت مُضافاً إليه معامل خطأ Error Term حيث تنعكس الاختلافات الفردية بين الشركات في قيمة مُعامل الخطأ. ويتم الاختيار بينهما اعتماداً على اختبار Hausman Test، حيث ينص فرض العدم لهذا الاختبار على أن مُقدرات كل من نموذجي Fixed Effects و Random Effects لا تختلف بصورة جوهرية. وبالتالي إذا تم رفض فرض العدم لهذا الاختبار فإن ذلك يُشير إلى أنه من الأفضل أن يتم استخدام نموذج Fixed Effects Model (Gujarati, 2004; Pillai, 2016).

## 6/4/6- نتائج اختبار فرض البحث:

فيما يلي نتائج اختبار فرض البحث الرئيسي والفروض الفرعية كما يلي:

### 1/6/4/6 نتيجة اختبار الفرض الرئيسي (H1):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان مستوى التفصيل في القوائم المالية يؤثر إيجاباً ومعنوياً على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\ln\_FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1 DQ_{it} + \text{Controls} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث تُعبر :  $(\ln\_FEES_{it})$  : عن لوغاريتم أتعاب المراجعة للشركة  $i$  في السنة  $t$  (كمقياس لجهد المراجعة الخارجية). وتُمثل  $(DQ_{it})$  : مستوى التفصيل في القوائم المالية للشركة  $i$  في السنة  $t$ . وتُشير  $(\text{Controls})$  للمتغيرات الرقابية التي تتمثل في (نتيجة الفترة المحاسبية Loss، التعقيد المحاسبي Complex، نوع القطاع Sector). ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

$H_0$  : لا يؤثر مستوى التفصيل في القوائم المالية إيجاباً ومعنوياً على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار فرض البحث (H1):

جدول رقم (6) نتيجة اختبار فرض البحث

Model	B	Std.Err.	Z	Sin	Hypothesis
Cons	1.897	0.8949	2.12	0.034	<b>H1: Accepted</b>
DQ	0.4894	0.0957	5.11	<b>0.000</b>	
Loss	0.01185	0.00785	1.51	0.131	
Complex	0.16469	0.88468	0.19	0.852	
Sector	-0.7606	0.21911	-3.47	0.001	
Wald Chi <sup>2</sup>	42.49				
Prob>Chi <sup>2</sup>	0.000				
R <sup>2</sup> (overall)	0.0960				

وبالنظر إلى الجدول رقم (6)، يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية Chi<sup>2</sup> (42.49) عن قيمتها الجدولية (9.49)، عند مستوى معنوية 0.05. ومعنوية النموذج نفسه حيث بلغت القيمة الاحتمالية Prob>Chi<sup>2</sup> (0.000)، والتي تقل عن 0.05، الأمر الذي يُشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما أن قيمة معامل التحديد R<sup>2</sup> هي (0.0960)، وهو ما يشير إلى قدرة مستوى التفصيل في القوائم المالية علي تفسير 9.60 % من إجمالي التغيرات في جهد المراجعة الخارجية للشركات، وترجع بقية النسبة إلى الخطأ العشوائي.

وبتحليل معامل الانحدار، تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية بمقدار (0.4894) وذلك عند قيمة احتمالية (0.000). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول

الفرض البديل، القائل بوجود تأثير إيجابي ومعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم تم قبول الفرض الرئيسي (H1).

وتتسق تلك النتائج مع ما توصل إليه بعض الدراسات السابقة (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021 ; Stanchev et al., 2018 ; Beck et al., 2016 ; Gaynor et al., 2016 ; Libby and Brown, 2013) ، بينما تأتي على النقيض مما توصل إليه (Foo et al., 2016 ; Fung et al., 2015 ; Eilifsen and Messier, 2015)

وترى الباحثة أن التأثير الإيجابي لمستوى التفصيل على جهد المراجعة الخارجية، والذي يعتبر تأثيراً منطقياً، يرجع إلى أن التفصيل جزء رئيسي في عملية المراجعة حيث قد يكون التفصيل عاملاً في تحديد ما إذا كانت التحريفات المكتشفة من إجراءات الاختبار جوهرية أم لا، وبالتالي تتطلب التصحيح من قبل الإدارة قبل تقديم التقارير المالية. كما أن تسامح مراقبي الحسابات مع التحريف يكون أقل في حالة وجود التفصيل لأن أرقام المحاسبة المفصلة أصغر في الحجم من معايير الأهمية النسبية التقليدية. وبالتالي، فإن الأخطاء المكتشفة التي قد تكون غير مهمة باستخدام البيانات المجمعة قد تصبح جوهرية عند تقييمها باستخدام البيانات المفصلة. وبالتالي فإن جهد المراجعة يزيد نتيجة لتحديد التحريفات الجوهرية أثناء عملية مراجعة الحسابات، وكذلك بسبب الإشارة إلى وجود ضعف جوهرى محتمل في الرقابة الداخلية ناتج عن تحريف جوهرى حدده مراقب الحسابات.

وللتحقق مما إذا كانت العلاقة مجال فرض البحث ستختلف باختلاف كل من، حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الرفع المالي للشركة، حجم مكتب المراجعة من عدمه، كمتغيرات مُعدلة، تم اختبار الفروض الفرعية (H1) كما يلي:

#### 2/6/4/6 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1a) أثر حجم الشركة على العلاقة مجال (H1):

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم الشركة. وقد تم اختياره بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$\ln\_FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1 DQ_{it} + \beta_2 \ln\_ASSETS_{it} + \beta_3 (DQ_{it} * \ln\_ASSETS_{it}) + Controls + \epsilon_{it} \quad (2)$$

حيث:  $(DQ_{it}, \ln\_FEES_{it})$  كما هو مشار إليهم بالنموذج رقم (1)، ويُعبر  $(\ln\_ASSETS_{it})$  عن حجم الشركة  $i$  في السنة  $t$ ، وتُشير  $(DQ_{it} * \ln\_ASSETS_{it})$  للأثر التفاعلي بين حجم الشركة ومستوى التفصيل في القوائم المالية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

**H0 :** لا يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم الشركة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعي (H1a) مقارنةً بعدم الأخذ في الاعتبار لحجم الشركة كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الرئيسي (H1):

جدول رقم (7) نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1a)

Model	With out Moderators (Random Effects Chi2)		With Moderators (Random Effects Chi2)				Hypothesis
	$\beta$	Sin	$\beta$	Std	Z	Sin	
Cons	1.897	0.034	2.0146	0.9479	2.13	0.034	<b>H1a: Accepted</b>
DQ	0.4894	0.000	-0.876	0.4480	-1.96	0.050	
Size	-----	-----	-0.015	0.0318	-0.46	0.643	
DQSize	-----	-----	0.1431	0.048	2.98	<b>0.003</b>	
Loss	0.01185	0.131	0.01010	0.0077	1.30	0.139	
Complex	0.16469	0.852	0.2158	0.8900	0.24	0.808	
Sector	-0.7606	0.001	-0.7591	0.2203	-3.45	0.001	
Wald Chi <sup>2</sup>	42.49		57.56				
Prob>Chi <sup>2</sup>	0.000		0.000				
R <sup>2</sup> (overall)	0.0960		0.0930				

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (7) يتضح استمرار معنوية النموذج بعد إدخال حجم الشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). حيثُ بلغت قيمة إحصائية Chi<sup>2</sup> المحسوبة (57.56) وهي أكبر من قيمة إحصائية Chi<sup>2</sup> الجدولية (12.59)، وذلك عند مستوى معنوية (0.000). ويُشير ذلك إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، بعد إدخال حجم الشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). كما تظهر النتائج أيضاً انخفاض القوة التفسيرية R<sup>2</sup> من (0.0960) إلى (0.0930). كما يتبين من معاملات الانحدار انخفاض قوة التأثير الإيجابي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية، بصورة معنوية، من (0.4894) إلى (0.1431) عند قيمة احتمالية (0.003)، في ظل الأخذ في الاعتبار حجم الشركة كمتغير مُعدل. لذلك تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم الشركة، ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي (H1a).

وتتسق تلك النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Oskooee et al., 2021 ; Shan et al., 2021 ; Zhang, 2018 ; Beck et al., 2016 ; al., 2015 ; Caramanis and Lennox, 2008 ; محمد، 2020 ؛ السيد، 2018). وترى الباحثة انخفاض الأهمية النسبية لحجم الشركة (مقاساً بلوغار يتم إجمالي الأصول) بالنسبة لمستوى التفصيل في القوائم المالية، يرجع إلى طبيعة بيئة الممارسة المحاسبية المصرية.

### 3/6/4/6 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1b) أثر ربحية الشركة على العلاقة مجال (H1):

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف ربحية الشركة (مُقاسة بمعدل العائد على الأصول). وقد تم اختباره اعتماداً على المعادلة التالية:

$$\ln\_FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1 DQ_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 (DQ_{it} * ROA_{it}) + Controls + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث:  $(DQ_{it}, \ln\_FEES_{it})$  كما هو مشار إليهم بالنموذج رقم (1)، و  $(ROA_{it})$  مُعدل العائد على الأصول كمقياس لربحية الشركة  $i$  في السنة  $t$ ، بينما يُشير  $(DQ_{it} * ROA_{it})$  للأثر التفاعلي بين مُعدل العائد على الأصول ومستوى التفصيل في القوائم المالية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

**H0 :** لا يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف ربحية الشركة (مُقاسة بمعدل العائد على الأصول).

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعي (H1b) مقارنةً بعدم الأخذ في الاعتبار لربحية الشركة كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الرئيسي (H1):

جدول رقم (8) نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1b)

Model	With out Moderators (Random Effects Chi2)		With Moderators (Fixed Effects F-Test)				Hypothesis
	$\beta$	Sin	$\beta$	Std	t	Sin	
Cons	1.897	0.034	1.8095	0.0446	40.55	0.000	<b>H1b : Rejected</b>
DQ	0.4894	0.000	0.4876	0.0981	4.97	0.000	
ROA	-----	-----	0.01339	0.18835	0.07	0.943	
DQROA	-----	-----	-0.3154	0.4327	-0.73	<b>0.466</b>	
Loss	0.01185	0.131	-0.0038	0.0090	-0.42	0.671	
Complex	0.16469	0.852	0	(omitted)			
Sector	-0.7606	0.001	0	(omitted)			
إحصائية F/Chi2	42.49		10.25				
Prob>(F) / Chi <sup>2</sup>	0.000		0.000				
R <sup>2</sup> (Within)	0.0960		0.0743				

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (8) يتضح استمرار معنوية النموذج بعد إدخال ربحية الشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). حيث بلغت قيمة إحصائية F المحسوبة (10.25) وهي أكبر من قيمة إحصائية F الجدولية (2.62)، وذلك عند مستوى معنوية (0.05). ويُشير ذلك إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، بعد إدخال ربحية الشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). كما تظهر النتائج أيضاً انخفاض القوة التفسيرية R2 من (0.0960) إلى (0.0743). وتُشير معاملات الانحدار إلى اختلاف اتجاه تأثير مستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية من التأثير الإيجابي المثبت بالفرض الرئيسي (H1) إلى تأثير سلبي بصورة غير معنوية، بعد الأخذ في الاعتبار ربحية الشركة كمتغير مُعدل للعلاقة، حيث بلغ معامل انحدار متغير الأثر التفاعلي لربحية الشركة ومستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية (-0.3154) وذلك عند قيمة احتمالية (0.466). لذلك فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف ربحية الشركة، ومن ثم تم رفض الفرض الفرعي (H1b).

وتأتي تلك النتائج على النقيض مما توصل إليه بعض الدراسات ( محمد، 2020 ؛ إبراهيم، 2019 ؛ السيد، 2018 ؛ Mutiara et al., 2018 ؛ Oskooee et al., 2021 ؛ Beck et al., 2022 ؛ Koh et al., 2022 ؛ Zhang, 2018) والتي تؤكد على أن ربحية الشركات تؤثر على جهد مراجعة حسابات الشركات، وأن تحقيق الشركة خسارة في العام الماضي في حين تحقيقها أرباح في العام الحالي يزيد من الشك المهني لمراقب الحسابات مما يتطلب مزيداً من الجهد والوقت للتحقق من صدق الربحية المحققة.

وترى الباحثة أن عدم معنوية تأثير ربحية الشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، يشير إلى أنه على الرغم من تحقيق الشركة خسارة في العام الماضي في حين تحقيقها أرباح في العام الحالي يزيد من الشك المهني لمراقب الحسابات مما يتطلب مزيداً من الجهد والوقت للتحقق من صدق الربحية المحققة، إلا أنه قد لا تميل الشركات، عند انخفاض أو ارتفاع أرباحها، إلى تخفيض مستوى التفصيل في القوائم المالية. ويترتب على ذلك عدم تأثير اختلاف ربحية الشركة على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية.

**4/6/4/6 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1c) أثر نسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة مجال (H1):**

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة. وقد تم اختباره اعتماداً على المعادلة التالية:

$$\ln\_FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1 DQ_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 (DQ_{it} * LEV_{it}) + Controls + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

حيث:  $(DQ_{it}, \ln\_FEES_{it})$  كما هو مشار إليهم بالنموذج رقم (1)، و  $(LEV_{it})$  نسبة الرفع المالي للشركة  $i$  في السنة  $t$ ، بينما يُشير  $(DQ_{it} * LEV_{it})$  للأثر التفاعلي بين نسبة الرفع المالي للشركة ومستوى التفصيل في القوائم المالية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

**H<sub>0</sub>** : لا يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعي (H1c) مقارنةً بعدم الأخذ في الاعتبار لنسبة الرفع المالي للشركة كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الرئيسي (H1):

جدول رقم (9) نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1c)

Model	With out Moderators (Random Effects Chi2)		With Moderators (Random Effects Chi2)				Hypothesis
	$\beta$	Sin	$\beta$	Std	Z	Sin	
Cons	1.897	0.034	1.9031	0.8868	2.15	0.032	<b>H1c : Rejected</b>
DQ	0.4894	0.000	0.4766	0.0998	4.77	0.000	
Lev	-----	-----	-0.012	0.0238	-0.50	0.619	
DQLev	-----	-----	0.0257	0.0536	0.48	<b>0.632</b>	
Loss	0.01185	0.131	0.0122	0.0079	1.55	0.122	
Complex	0.16469	0.852	0.1643	0.8765	0.19	0.851	
Sector	-0.7606	0.001	-0.760	0.2171	-3.50	0.000	
Wald Chi <sup>2</sup>	42.49		42.75				
Prob>Chi <sup>2</sup>	0.000		0.000				
R <sup>2</sup> (Overall)	0.0960		0.0961				

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (9) يتضح استمرار معنوية النموذج بعد إدخال نسبة الرفع المالي للشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). حيث بلغت قيمة إحصائية  $Chi^2$  المحسوبة (42.75) وهي أكبر من قيمة إحصائية  $Chi^2$  الجدولية (12.59)، وذلك عند مستوى معنوية (0.000). ويُشير ذلك إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، بعد إدخال نسبة الرفع المالي للشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). كما تظهر النتائج أيضاً ارتفاع القوة التفسيرية  $R^2$  من (0.0960) إلى (0.0961)، وهي زيادة طفيفة. كما يتبين من معاملات الانحدار انخفاض قوة التأثير الإيجابي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية، بصورة غير معنوية، من (0.4894) إلى (0.0257) عند قيمة احتمالية (0.632)، في ظل الأخذ في الاعتبار نسبة الرفع المالي للشركة كمتغير مُعدل. وبالتالي فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى

التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة، ومن ثم تم رفض الفرض الفرعي (H1c).

تتسق تلك النتيجة مع ما توصل إليه البعض (Mutiara et al., 2018 ; Ustman, 2020) بينما تأتي تلك النتائج على النقيض مما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (محمد، 2020 ؛ السيد، 2018 ؛ Beck et al., 2018 ; Kang ; Beck et al., 2016 ; Zhang, 2018 ; Oskooee et al., 2021 ; Koh et al., 2022 ; 2022 ; Caramanis and Lennox, 2008 ; et al., 2015) التي تؤكد على أن جهد المراجعة الخارجية يتأثر بنسبة الرفع المالي للشركة.

وترى الباحثة أن عدم معنوية تأثير نسبة الرفع المالي للشركة، كمتغير مُعدل للعلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، قد ترجع إلى أنه على الرغم من أن زيادة نسبة الرفع المالي للشركة قد تؤثر على جهد المراجعة الخارجية، أو أن نسبة الرفع المالي قد تؤدي إلى زيادة مستوى التفصيل في القوائم المالية، إلا أن عدم تأثيرها على العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، يرجع إلى بيئة الممارسة المحاسبية المصرية.

**5/6/4/6 نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1d) أثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة مجال (H1):**

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة. وقد تم اختباره اعتماداً على المعادلة التالية:

$$\ln\_FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1 DQ_{it} + \beta_2 BIG4_{it} + \beta_3 (DQ_{it} * BIG4_{it}) + Controls + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

حيث:  $(DQ_{it}, \ln\_FEES_{it})$  كما هو مشار إليهم بالنموذج رقم (1)، و  $(BIG4_{it})$  حجم مكتب المراجعة للشركة  $i$  في السنة  $t$ ، بينما يُشير  $(DQ_{it} * BIG4_{it})$  للتأثير التفاعلي بين حجم مكتب المراجعة ومستوى التفصيل في القوائم المالية. ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

**H<sub>0</sub>** : لا يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعي (H1d) مقارنةً بعدم الأخذ في الاعتبار لحجم مكتب المراجعة كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الرئيسي (H1):

جدول رقم (10) نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1d)

Model	With out Moderators (Random Effects Chi2)		With Moderators (Random Effects Chi2)				Hypothesis
	$\beta$	Sin	$\beta$	Std	Z	Sin	
Cons	1.897	0.034	1.979	0.8972	2.21	0.027	<b>H1d: Rejected</b>
DQ	0.4894	0.000	0.3848	0.1147	3.36	0.001	
BIG4	-----	-----	-0.125	0.0694	-1.81	0.070	
DQBIG4	-----	-----	0.2141	0.1432	1.49	<b>0.135</b>	
Loss	0.01185	0.131	0.0117	0.0078	1.50	0.133	
Complex	0.16469	0.852	0.1409	0.8861	0.16	0.874	
Sector	-0.7606	0.001	-0.761	0.2194	-3.47	0.001	
Wald Chi <sup>2</sup>	42.49		48.16				
Prob>Chi <sup>2</sup>	0.000		0.000				
R <sup>2</sup> (overall)	0.0960		0.0989				

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (10) يتضح استمرار معنوية النموذج بعد إدخال حجم مكتب المراجعة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). حيثُ بلغت قيمة إحصائية Chi<sup>2</sup> المحسوبة (48.16) وهي أكبر من قيمة إحصائية Chi<sup>2</sup> الجدولية (12.59)، وذلك عند مستوى معنوية (0.000). ويُشير ذلك إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، بعد إدخال حجم مكتب المراجعة، كمتغير مُعدل للعلاقة مجال الفرض الأول (H1). كما تظهر النتائج أيضاً ارتفاع القوة التفسيرية R<sup>2</sup> من (0.0960) إلى (0.0989). كما يتبين من معاملات الانحدار انخفاض قوة التأثير الإيجابي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية، بصورة غير معنوية، من (0.4894) إلى (0.2141) عند قيمة احتمالية (0.135)، في ظل الأخذ في الاعتبار حجم مكتب المراجعة كمتغير مُعدل. وبالتالي فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، القائل باختلاف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة، ومن ثم تم رفض الفرض الفرعي (H1d). وتأتي تلك النتيجة على النقيض مما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة الدراسات (Beck et al., 2022 ; Koh et al., 2022 ; Shan et al., 2021 ; Zhang, 2018 ; Mutiara et al., 2018 ; Beck et al., 2016) والتي تؤكد على أن جهد المراجعة الخارجية يتأثر بحجم مكتب المراجعة.

وترى الباحثة أن عدم معنوية تأثير حجم مكتب المراجعة، كمتغير مُعدل للعلاقة بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، قد يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض قدرة المراجعة في البيئة المصرية على القيام بالدور المنوط بها كآلية رقابة وحوكمة خارجية تضمن ارتفاع جودة التقارير المالية من خلال مستوى التفصيل في القوائم المالية، وبالتالي تأثيرها على جهد المراجعة الخارجية، وهو أمر منطقي في ظل عدم وجود تنظيم مهني قوي لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر.

## 5/6 نتائج البحث والإجابة على أسئلته:

استهدف البحث دراسة أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية، وذلك في عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، ومن خلال الدراسة التطبيقية أمكن الإجابة عملياً على تساؤل البحث.

ومن أهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج أن سؤال البحث ركز علي التحقق من العلاقة التأثيرية بين مستوى التفصيل في القوائم المالية وجهد المراجعة الخارجية، وكيفية اختلاف هذه العلاقة باختلاف الخصائص التشغيلية للشركة متمثلة في؛ حجم الشركة وربحية الشركة ونسبة الرفع المالي للشركة من جهة، وحجم مكتب مراجعة الشركة من جهة أخرى، كمتغيرات مُعدلة لهذه العلاقة. وتمت الإجابة على هذا حيث خلصت الباحثة إلى أن مستوى التفصيل في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة جهد المراجعة الخارجية. وأن هذه العلاقة تتأثر ببعض الخصائص التشغيلية للشركات، متمثلة في حجم الشركة.

## 6/6 التوصيات

في ضوء أهداف البحث ومشكلته، وما انتهى إليه من نتائج، توصي الباحثة بما يلي؛

**توصي الباحثة** بإجراء مزيد من البحوث التي تركز على الأسواق العربية الناشئة وتتناول علاقة جهد المراجعة الخارجية بمستوى التفصيل في القوائم المالية وإعطاء مزيد من الأهتمام بالعوامل التي تؤثر على مستوى التفصيل في القوائم المالية لما لها من أهمية. بالإضافة لما سبق توصي الباحثة بضرورة الإهتمام بالعوامل التي تؤثر على جهد المراجعة الخارجية لأنها تؤثر بشكل ملحوظ على إدراك المستخدمين المختلفين ونظرتهم للشركات وما تنشره من معلومات.

**كما توصي الباحثة** الشركات بتطوير محتوى الإفصاح وأن تكون الإفصاحات أكثر تفصيلاً لما لها من أهمية من قبل متخذي القرار. وتوصي الباحثة بتطوير إطار التقرير المالي الحالي، لتحويل الإفصاح عن أتعاب المراجعة السنوية لإفصاح إجباري، قياساً على تشكيل مجلس الإدارة وإسم مراقب الحسابات القائم بعملية المراجعة، للارتقاء بشفافية هذا التقرير.

## 7/6 مجالات البحث المقترحة

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، بشقيه النظري والتطبيقي، ووفقاً لحدوده، يمكن اقتراح مجموعة من مجالات البحث المستقبلية، وأهمها ما يلي؛

- أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على جهد المراجعة الخارجية – دراسة تطبيقية على الشركات المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على رأي المراجع بشأن الاستمرارية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على قرار منح الائتمان – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر مستوى التفصيل في القوائم المالية على تكلفة التمويل والاقتراض – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## قائمة المراجع

### أولا المراجع العربية

- إبراهيم، أحمد كمال مطاوع، 2019. "أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية". *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس – كلية التجارة، العدد الثاني، المجلد الثالث والعشرون ص 1- 43.
- توفيق، آية محمود أحمد، 2018. "إطار مقترح للآليات الإجرائية لكفاية درجة جهد المراجع الخارجي في ضوء متطلبات تطبيق المعايير المختلطة العالمية". *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة*، العدد الرابع، المجلد التاسع ص 418 – 440.
- خضر، هنا عبد الحميد عبد الحميد، 2020. *محددات العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وكفاءة الاستثمار بالشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.
- زعوط، محمود محمد، 2019. " أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الاسكندرية – كلية التجارة، العدد الأول، المجلد الثالث ص 191 – 263.
- السيد، محمد صابر حموده، 2018. "أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع – دراسة تطبيقية". *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الاسكندرية – كلية التجارة، العدد الأول، المجلد الثاني ص 247 – 309.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، 2017. "أثر تبني معايير التقارير المالي الدولية على جودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". *مجلة التجارة والتمويل*، جامعة طنطا – كلية التجارة، العدد الرابع، ص 277 – 324.
- الصيرفي، أسماء أحمد (2015) ، *أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً على جودة التقارير المالية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.
- عطية، سارة حمدي عبد الرسول، 2021. *أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقياس التصنيف الإئتماني للشركات – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة دمنهور.
- متولي، أحمد زكي حسين، 2012. نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة على تقييم درجة جهد المراجع الخارجي مع دراسة اختبارية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس – كلية التجارة، العدد الثالث، ص 813- 885.
- محمد، عبدالله حسين يونس، 2020. "أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول في عملية المراجعة وإنعكاسه على قيمة الشركة في بيئة الأعمال المصرية". *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس – كلية التجارة، العدد الرابع، المجلد الرابع والعشرون ص 1-50.

- Abadi, A., & Janani, M., (2013). "The Role of Disclosure Quality in Financial Reporting", **European Journal of Natural and Social Sciences**, Vol. 2, No. 3, pp. 439-443.
- Abbiss, C. R., Peiffer, J. J., Meeusen, R., & Skorski, S. (2015). Role of ratings of perceived exertion during self-paced exercise: what are we actually measuring?. **Sports medicine**, 45, 1235-1243.
- Abbott, J. L., Parker, S., & Peters, G. F. (2006). Earnings management, litigation risk, and asymmetric audit fee responses. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 25(1), 85–98.
- Al-Ansi, A. A. (2022). Is the impact of audit effort on quality of auditors' performance contingent on virtual audit proficiency? An auditors' perspective during the COVID-19 pandemic. **Cogent Business & Management**, 9(1), 2144704.
- Al-Maghzom, A., 2016, "**The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Soudi Banks**", A Thesis Doctor, School of Busines ,University of GloucesterShir.
- Alsaeed, K., 2006, The Association between firm-Specific Characteristics and Disclosure: the Case of Saudi Arabia. **Managerial Auditing Journal**, Vol.21, P.P. 476-496.
- Amir, E., Einhorn, E., & Kama, I. (2014). The role of accounting disaggregation in detecting and mitigating earnings management. **Review of Accounting Studies**, 19(1), 43-68.
- Anderson, J. D. (2015). **Disaggregated financial statement information in an unregulated environment** (Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology).
- Archambault, J. J., & Archambault, M. E. (2003). A multinational test of determinants of corporate disclosure. **The International Journal of Accounting**, 38(2), 173-194.
- Barako, D. G., Hancock, P., & Izan, H. Y. (2006). Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies. **Corporate Governance: an international review**, 14(2), 107-125.
- Beck, M. J., Glendening, M., & Hogan, C. E. (2016). Financial statement disaggregation, auditor effort and financial reporting quality. **Working paper, University of Kansas**, University of Missouri-Columbia and Michigan State University.

- Beck, M. J., Glendening, M., & Hogan, C. E. (2022). Financial statement disaggregation and auditor effort. **AUDITING: A Journal of Practice & Theory**, 41(2), 27-55.
- Bhuiyan, M. B. U., Rahman, A., & Sultana, N. (2020). Female tainted directors, financial reporting quality and audit fees. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 16(2), 100189.
- Bonner, S. E., Clor-Proell, S. M., & Koonce, L. (2014). Mental accounting and disaggregation based on the sign and relative magnitude of income statement items. **The Accounting Review**, 89(6), 2087-2114.
- Bui, D. G., Chen, Y. S., Chen, Y., & Lin, C. Y. (2019). Do Skillful Management Teams Disclose More Financial Statement Disaggregation?. **Available at SSRN** <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3416018> .
- Cahan, S. F., Godfrey, J. M., Hamilton, J., & Jeter, D. C. (2008). Auditor specialization, auditor dominance, and audit fees: The role of investment opportunities. **The Accounting Review**, 83(6), 1393-1423.
- Camfferman, K., and Cooke, T.E., 2002, An Analysis of Disclosure in Annual Reports of UK and Dutch Companies, **Journal of international accounting**, Vol.1, P.P. 3-30.
- Cao, L., Li, W., & Zhang, L. (2015). Audit mode change, corporate governance and audit effort. **China Journal of Accounting Research**, 8(4), 315-335.
- Caramanis, C., and Lennox, C. (2008). Audit effort and earnings management. **Journal of Accounting and Economics**, 45, 116–138.
- Casey, R., Gao, F., Kirschenheiter, M., Li, S., & Pandit, S. (2019). Measuring Disaggregation Quality. **Available at SSRN 3126504**.
- Che-Ahmed, A. and Abdidin, S. (2008), "Audit Delay of Listed Companies: A Case of Malaysia", **International Business Research**, 1(4): 32-39.
- Chen, S., Miao, B. I. N., & Shevlin, T. (2015). A new measure of disclosure quality: The level of disaggregation of accounting data in annual reports. **Journal of Accounting Research**, 53(5), 1017-1054.
- Choi, A., Sohn, B. C., & Yuen, D. (2018). Do auditors care about real earnings management in their audit fee decisions?. **Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics**, 25(1-2), 21-41.
- Contessotto, C., Knechel, W. R., & Moroney, R. (2021). How do audit team industry and client-specific experience impact audit effort and audit fees?. **International Journal of Auditing**, 25(1), 249-268.
- D'Souza, J., K. Ramesh, and M. Shen. 2010. Disclosure of GAAP line items in earnings announcements. **Review of Accounting Studies**, 15 (1): 179–219.
- DeFond, M., & Zhang, J. (2014). A review of archival auditing research. **Journal of Accounting and Economics**, 58(2-3), 275-326.

- DeZoort, F. T., Holt, T. P., & Stanley, J. D. (2019). A comparative analysis of investor and auditor materiality judgments. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 38(3), 149-166.
- Eilifsen, A., and W. F. Messier, Jr. 2015. Materiality guidance of the major public accounting firms. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 34 (2): 3–26.
- Fan J. P. and Wong T.J., 2005, Do External Auditors Perform a Corporate Governance Role in Emerging Markets? Evidence from East Asia, **Journal of Accounting Research**, Vol.43, P.P.35-72.
- Felix, Jr, W. L., Gramling, A. A., & Maletta, M. J. (2001). The contribution of internal audit as a determinant of external audit fees and factors influencing this contribution. **Journal of Accounting Research**, 39(3), 513-534.
- Foo, W., Bliss, M. A., Gul, F. A., & Lai, K. (2016). Auditors' response to analysts' forecast properties: Some evidence from audit fee pricing. **Working paper**, The Hong Kong Polytechnic University. **Available at SSRN 2800904**.
- Fung, S., Z. Wang, L. Zhang, and X. Zhu. 2015. On the causal effect of information asymmetry on auditor choice. **Working paper**, City University of Hong Kong. **Available at SSRN 2782238**.
- Gaynor, L. M., Kelton, A. S., Mercer, M., & Yohn, T. L. (2016). Understanding the relation between financial reporting quality and audit quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35(4), 1-22.
- Gujarati, D. N. 2004. **Basic Econometrics**. 4th ed., McGraw-Hill Higher Education, New York.
- Gul, F. A., & Goodwin, J. (2010). Short-term debt maturity structures, credit ratings, and the pricing of audit services. **The Accounting Review**, 85(3), 877-909.
- Haniffa, R.M., and Cooke, T.E. 2002. Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations, **Abacus**, Vol.38, P.P. 317-349.
- Hirst, E., L. Koonce, and S. Venkataraman. 2007. How disaggregation enhances the credibility of management earnings forecasts. **Journal of Accounting Research**, 45 (4): 811–837.
- Hogan, C. E., & Wilkins, M. S. (2008). Evidence on the audit risk model: Do auditors increase audit fees in the presence of internal control deficiencies?. **Contemporary Accounting Research**, 25(1), 219-242.
- Holzman, E., Marshall, N. T., Schroeder, J. H., & Yohn, T. L. (2019). Is all disaggregation good for investors? Evidence from earnings announcements. Evidence From Earnings Announcements (January 18, 2019). **Kelley School of Business Research Paper**, (16-44). **Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2784329> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2784329>**.

- Hribar, P., T. Kravet, and R. Wilson. 2010. A New Measure of Accounting Quality. Working paper, The University of Iowa and The University of Texas at Dallas.
- Kang, M., Kim, J. W., Lee, H. Y., & Lee, M. G. (2015). Financial statement comparability and audit efficiency: evidence from South Korea. **Applied Economics**, 47(4), 358-373.
- Koh, K., Tong, Y. H., & Zhu, Z. (2022). The Effects of Financial Statement Disaggregation on Audit Pricing. **International Journal of Auditing**, 26(2), 94-112. **Available at SSRN 2795401.**
- Lee, H.Y. and Jahang. G. (2008):"Determinants of Audit Report Lag: Evidence Erom Korea An Examination Of Auditor \_Related Factors" ,**The Journal of Applied Business Research** , 23(2):27-44.
- Li, F. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. **Journal of Accounting and economics**, 45(2-3), 221-247.
- Libby, R. and T. Brown. 2013. Financial statement disaggregation decisions and auditors' tolerance for misstatement. **The Accounting Review**, 88 (2): 641-665.
- Lim, H. J., & Mali, D. (2021). Do credit ratings influence the demand/supply of audit effort?. **Journal of Applied Accounting Research**, 22(1), 72-92.
- Lin, C. Y., Lin, T. C., & Miao, B. (2018). Financial Statement Disaggregation and Bank Loan Pricing. **Available at SSRN 3113170.**
- Lobo, G. J., & Zhao, Y. (2013). Relation between audit effort and financial report misstatements: Evidence from quarterly and annual restatements. **The Accounting Review**, 88(4), 1385-1412.
- Mali, D., & Lim, H. J. (2021 a). Can audit effort (hours) reduce a firm's cost of capital? Evidence from South Korea. **In Accounting Forum** (Vol. 45, No. 2, pp. 171-199). Routledge.
- Mali, D., & Lim, H. J. (2021 b). Do relatively more efficient firms demand additional audit effort (hours)?. **Australian Accounting Review**, 31(2), 108-127.
- Mutiara, T., Zakaria, A., and Anggraini, R. (2018). The influence of company size, company profit, solvency and cpa firm size on audit report lag. **Journal of Economics, Finance and Accounting**, 5(1), 1-10.
- Oskooee, A. A., Marfou, M., & Asl, M. B. (2021). The Relationship between Financial Statements Disaggregation and Audit Fees. **International Journal of Commerce and Finance**, 7(1), 156-165.
- Pillai, V. 2016. Panel Data Anaysis with Stata Part 1: Fixed Effects and Random Effects Models. **Working Paper. Available at: <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76869>.**

- Riedl, E., and S. Srinivasan. 2010. Signaling firm performance through financial statement presentation: An analysis using special items. **Contemporary Accounting Research**, 27 (1): 289–332.
- Shan, L., San, Z., & Tsang, A. (2021). Management earnings forecasts disaggregation and audit fees: International evidence. **International Journal of Auditing**, 25(2), 408-425.
- Stanchev, B., Knoops, C. D., & Suijs, J. P. M. (2018). First-time going concern audit reports and financial statement disaggregation. **Master's Thesis**
- Tsamenyi, M., Enninful-Adu, E., & Onumah, J. (2007). Disclosure and corporate governance in developing countries: Evidence from Ghana. **Managerial Auditing Journal**. Vol.22, P.P. 319-334.
- Ustman (2020). The Effect of Solvency, Firm Size, Age Companies on Audit Report Lag in Indonesian Company. **Research Journal of Finance and Accounting**, 11(2), 17-25.
- Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N. (2013). Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies. **Intangible capital**, 9(4), 1080-1112.
- Xiao, T., Geng, C., & Yuan, C. (2020). How audit effort affects audit quality: An audit process and audit output perspective. **China Journal of Accounting Research**, 13(1), 109-127.
- Zdolsek, D., & Kolar, I. (2013). Management disclosure practices for disaggregated (financial) information in Slovenian unlisted companies. **Journal for East European Management Studies**, 264-289.
- Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. **Contemporary Accounting Research**, 35(1), 245-276.

## ملاحق البحث

ملحق (1): قائمة شركات عينة الدراسة وفقا للقطاع الصناعي:

قطاع الموارد الأساسية
شركة أسيك للتعدين شركة حديد عز شركة الألومنيوم العربية شركة مصر الوطنية للصلب عتاقة شركة العز الدخيلة للحديد و الصلب
قطاع الكيماويات
شركة أبو قير للأسمدة شركة البويات و الصناعات الكيماوية - باكين شركة سماد مصر - ايجيفرت الشركة المالية و الصناعية المصرية شركة كفر الزيات للمبيدات و الكيماويات شركة مصر لانتاج الاسمدة - موبكو شركة سيدي كرير للبتر وكيماويات
قطاع التشييد و مواد البناء
العز للسيراميك والبورسلين - الجوهرة شركة أسمنت سيناء جنوب الوادي للاسمنت شركة مصر للاسمنت قنا شركة مصر بني سويف للأسمنت الشركة العربية للمحابس العربية للاسمنت ليسيكو مصر شركة روبكس العالميه لتصنيع البلاستيك الشركة العربية للخزف
قطاع المقاولات
الشركة المصرية لتطوير صناعة البناء ليفت سلاب مصر الصناعات الهندسية للانشاء والتعمير شركة الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقارى الشركة العقارية للبنوك الوطنية للتنمية اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية
قطاع الخدمات التعليمية
شركة القاهرة للاستثمارات و التنمية

القاهرة للخدمات التعليمية
<b>قطاع الأغذية والمشروبات</b>
النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية القاهرة للزيوت والصابون الشركة العربية لمنتجات الألبان باندا شركة مطاحن مصر العليا المصرية للدواجن اجيبكو شركة أجواء للصناعات الغذائية شركة ايديتا للصناعات الغذائية جھينة للصناعات الغذائية الشركة الشرقية الوطنية للأمن الغذائي شركة الدلتا للسكر شركة مطاحن شرق الدلتا شركة الصناعات الغذائية دومتى شركة الاسماعيلية مصر للدواجن شركة الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية شركة المنصورة للدواجن شركة شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعي شركة عبور لاند للصناعات الغذائية القاهرة للدواجن
<b>قطاع الرعاية الصحية والأدوية</b>
الاسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية اكتوبر فارما مستشفى النزهة الدولي مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية شركة العبوات الطبية ابن سينا فارما جلاكسو سميثكلين المصرية الدولية للصناعات الدوائية شركة مستشفى كليوباترا المركز الطبي الجديد الاسكندرية العربية للأدوية والصناعات الكيماوية
<b>قطاع منتجات منزلية وشخصية</b>
الشركة العربية لحليج الأقطان شركة جولدن تكس للاصواف شركة النصر للملابس و المنسوجات شركة الاسكندرية للغزل والنسيج سبينالكس

النساجون الشرقيون للسجاد
<b>قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات</b>
الشركة العربية للصناعات الهندسية شركة دلنا للطباعة و التغليف الكابلات الكهربائية المصرية شركة السويدي للكابلات جي بي اوتو
<b>قطاع الاتصالات والإعلام</b>
راية لخدمات مراكز الاتصالات أوراسكوم للاستثمار القابضة الشركة المصرية للاتصالات الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي
<b>قطاع البترول والغاز</b>
الإسكندرية للزيوت المعدنية
<b>قطاع الورق والتغليف</b>
شركة يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة شركة الاهرام للطباعة والتغليف
<b>قطاع العقارات</b>
شركة أوراسكوم للفنادق والتنمية دلنا للإنشاء والتعمير شركة زهراء المعادي للاستثمار شركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري شركة مينا للاستثمار العقاري السادس من اكتوبر - سوديك مجموعة طلعت مصطفى القابضة اميرالد للاستثمار العقاري الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول عامر جروب بورتو جروب إعمار مصر بالم هيلز للتعمير الاستثمار العقاري العربي اليكو شركة الاسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية شركة الشمس للاسكان والتعمير القاهرة للاسكان والتعمير اطلس لاستصلاح الاراضى والتصنيع الزراعي ريكاب للاستثمارات المالية

<p>المجموعة المصرية العقارية  العبور للاستثمار العقاري  مدينة نصر للاسكان والتعمير  شركة التعمير للاستشارات الهندسية  الشركة الوطنية للاسكان للنقابات المهنية  الشركة العالمية للاستثمار والتنمية  الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي  المصريين للاسكان والتنمية والتعمير  المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية  الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية  الشركة المتحدة للاسكان والتعمير</p>
<p><b>قطاع موزعون وتجار تجزئة</b></p>
<p>الدولية للمحاصيل الزراعية  ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية  جي ام سي للاستثمارات  شركة مصر للأسواق الحرة</p>
<p><b>قطاع خدمات النقل والشحن</b></p>
<p>الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس</p>
<p><b>قطاع السياحة والترفيه</b></p>
<p>الشركة المصرية للمنتجات السياحية  شركة الوادي العالمية للاستثمار والتنمية  جولدن كوست السخنة للاستثمار السياحي  مرسى علم للتنمية السياحية  عبر المحيطات للسياحة  شارم دريمز للاستثمار السياحي  شركة رواد للسياحة  رمكو لانشاء القرى السياحية  بيراميزا للفنادق و القرى السياحية</p>
<p><b>قطاع المرافق</b></p>
<p>غاز مصر</p>